مقتطف الصحف الصهيونية

الثلاثاء 5 أيلول 2023

عين على العدو الثلاثاء 5-9-2023

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المو اقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسر ائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **المتحدث باسم جيش العدو"** :قوات الجيش والشاباك وحرس الحدود اعتقلت خلال الليل 19 فلسطينياً من أنحاء الضفة الغربية وصادرت أسلحة."
- **أمير بوخبوط"** :انفجرت عبوة كبيرة الليلة تجاه جرافة تابعة للجيش خلال نشاط عسكري في مخيم نور شمس في طولكرم."
- **موقع 0404** :اشتباكات مسلحة بين قوات الجيش ومسلحين فلسطينيين في طولكرم.
- **موقع والا** :سُمع الليلة دوي إطلاق نار في منطقة بات عين بين الخليل وبيت لحم، وتم استنفار قوات وبدأت عمليات تمشيط.
- **شرطة العدو"** :أمس حاولت فلسطينية طعن شرطي في البلدة القديمة بالقدس، فقام عناصر الشرطة الذين كانوا في مكان الحادث بالسيطرة عليها واعتقالها، لا إصابات."
- **وزارة جيش العدو"** :إحباط تهريب مواد متفجرة من قطاع غزة ضمن شحنة ملابس من خلال معبر كرم أبو سالم، وبحسب تقييم الوضع سيتم إيقاف مرور البضائع من قطاع غزة إلى الداخل."
- **القناة 14** :في الجيش يعترفون: "هناك مطلوبين في مخيم جنين، ضالعين في قتل مستوطنين، لم نقبض عليهم بعد، لأننا لا نعرف أين هم."

- **المتحدث باسم جيش العدو"** :في عملية مشتركة قام بها مقاتلو وحدة دوفدفان وغولاني وحرس الحدود، وبتعاون استخباراتي دقيق بين الشاباك والجيش، تم اعتقال ثلاثة نشطاء من حماس في مخيم جنين، كما عثرت القوات على سلاح من نوع M16 يعود لأحد المطلوبين وصادروه."
- **إذاعة جيش العدو** :عامل من سكان غزة يبلغ من العمر 46 عاماً، لقي مصرعه في حادث عمل بعد سقوطه من ارتفاع في أحد مواقع البناء في عرابة شمال الناصرة.
- **"يوآف زيتون"-يديعوت** :جنود دوفدفان وغولاني قاموا صباح أمس في جنين بتفعيل مسيرة انتحارية من نوع معوز ضد 5 مسلحين أطلقوا النار نحو القوات، مما أدى لإصابة الخمسة الذين كانوا يقفون بجانب سيارة، أحدهم إصابته خطيرة.
- **قناة كان** :تقديم لائحة اتهام ضد 4 فلسطينيين من مخيم شعفاط بالقدس تتراوح أعمارهم بين 19 – 21 عاماً، بتهمة إطلاق نار وإلقاء عبوات ناسفة وزجاجات حارقة تجاه القوات.

الشأن الإقليمي والدولي:

- **إذاعة جيش العدو"** :وصل سفير إسرائيل الجديد لدى الأردن، روجل رحمن اليوم إلى عمّان، وسلم أوراقه إلى وزارة الخارجية الأردنية، ومن المنتظر أن يقدم أوراق اعتماده إلى الملك عبد الله الثاني قريبا، وبالتالي ستبدأ ولايته رسمياً."
- **قناة كان** :جرى أمس حفل تدشين المقر الدائم الذي تم تجديده لـ "السفارة الإسرائيلية" في المنامة عاصمة البحرين ووضع المزوزاه "تميمة" بحضور وزير الخارجية إيلي كوهين ونظيره البحريني الزياني.
- **قناة كان** :على طريق التطبيع المرتقب، لأول مرة "بعثة إسرائيلية" من 9 أشخاص منهم 4 لاعبين "رياضة رفع أثقال" يصلون السعودية للمشاركة في بطولة العالم 2023 التي تقام هناك – ومن المتوقع أن يشارك الفريق في شهر ديسمبر القادم في بطولة أخرى تقام في العاصمة القطرية الدوحة.
- **معاريف** :القضية الوحيدة التي ناقشها "نتنياهو" في لقائه مع القيادة القبرصية هي خط أنابيب الغاز، وتدرس "إسرائيل" حالياً خمس خيارات، أحدها هو نقل خط الأنابيب عبر قبرص ومنها إلى أوروبا، لكن "نتنياهو" قال في مؤتمر صحفي: "إن هذا الخيار تم إسقاطه، يبقى خيار ثاني، وهو التحدث مع أردوغان حول خيار مرور خط الأنابيب عبر تركيا."

الشأن الداخلي:

- **المتحدث باسم جيش العدو"** :مناورة عسكرية تبدأ اليوم الثلاثاء ظهراً في الأغوار، ومن المتوقع أن تنتهي ظهر الأربعاء، سيتخللها حركة نشطة لقوات الجيش وسيسمع دوي انفجارات وإطلاق نار."
- **معاريف** :المستشارة القضائية للحكومة تطلُب من المحكمة العليا إلزام وزير القضاء "ياريف ليفين" بعقد جلسة للجنة اختيار القضاة.
- **مكورريشون"** :الشرطة" تطالب وزارة الداخلية بتمويل الحراسة على المرشحين المهددين في الانتخابات المحلية.

- **معاريف** :كبار أعضاء المعارضة: "لن ندخل في أي محادثات قبل جلسات الاستماع في المحكمة العليا، ليفين يحاول تأخير الجلسات."
- **معاريف** :بناءً على طلب وزير القضاء "ياريف ليفين"، قررت المحكمة العليا تأجيل الجلسة التي كانت مقررة للنظر في الالتماسات يوم الخميس، وبناء عليه تم تحديد الموعد الجديد للجلسة يوم 19 سبتمبر، لبلورة موقفه وعرضه على المحكمة العليا.
- **يديعوت أحرونوت** :سيتم دفن "مكسيم مولتشنوف" الجندي الذي قُتل في عملية الدهس عند حاجز "مكابيم" الأسبوع الماضي، اليوم الثلاثاء الساعة 5:00 مساءً في المقبرة العسكرية في "كريات شاؤول."
- **ديوان رئيس الكيان"** :في الأسابيع الأخيرة، بذل رئيس الدولة جهدا خاصا لمنع حدوث أزمة دستورية وإيجاد حل يحفظ الديمقراطية ووحدة البلاد والشعب في إسرائيل، وفي إطار الجهود يجري الرئيس محادثات مع رؤساء الائتلاف والمعارضة بهدف إجراء حوار يؤدي إلى اتفاقات واسعة، وسيتم التأكيد على ذلك لأن الاتفاقات لم يتم التوصل إليها بعد."
- **يديعوت** :فيروس كورونا آخذ في الارتفاع بـ "إسرائيل" وبناءً عليه سيخضع المرضى الجدد الذين يتم إدخالهم إلى المستشفيات لاختبارات.PCR

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **وزير الخارجية "إيلي كوهين" خلال زيارة البحرين"** :العلاقات مع البحرين هي مثال على الازدهار والإنجازات التي حققتها اتفاقيات التطبيع، ففي العام الماضي، تمكنا من مضاعفة التجارة بين البلدين، لكن الإمكانات الهائلة لم تحقق بعد."
- **عضو الكنيست "دان إيلوز"** :"قرأت التقارير التي تفيد بأن صديقي وزير الجيش قرر عدم إغلاق إذاعة الجيش، وآمل حقاً ألا تكون هذه تقارير حقيقية، وإن مجرد وجود محطة إذاعية عسكرية تبث لعامة الناس هو اعتداء على الديمقراطية وحرية الصحافة، الإذاعة العسكرية هي أداة موجودة في الأنظمة الديكتاتورية العسكرية، وليس في الدول الديمقراطية."
- **الوزير"إيتماربن غفير"** :"حزب عوتسما يهودت سيصوت ضد الاستسلام طالما أن الأمر مطروح للتصويت."
- **عضو الكنيست "سيمحا روتمان" من حزب الصهيونية الدينية"** :يقترب اليوم الذي سيُعزل فيه رئيس الكنيست."

* * *

مقالات

i24NEWS: احتجاجا على استفحال الجريمة والعنف: اضراب عام في البلدات والمدن العربية في إسرائيل

دعت لجنة المتابعة العليا في المجتمع العربي واللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية، في اجتماعها الطارئ في مدينة كفر قرع، على ضوء استمرار استفحال دائرة الجريمة والعنف في المجتمع العربي، إلى الالتزام بالإضراب العام، وضم اللقاء وزير المالية بتسالئيل سموتريش، ووزير الداخلية موشيه أربيل، ورئيس جهاز الأمن الداخلي الشاباك رونين بار، ورئيس الشرطة الإسرائيلية كوبي شبتاي، وممثلين عن السلطات المحلية العربية.

واكدت اللجنة في بيان على: "مجتمعنا يغرق في حالة الرعب والدم، ويحصي الضحايا القتلى والمصابين، لهذا فإن اضرابنا يوم غد يجب أن يعكس الموقف الوطني الجماعي ضد الجريمة الدائرة ودعم الحكومة لها، من أجل وقف ما يجري وضمان حياة آمنة ومستقبل أفضل لأبنائنا والأجيال الناشئة ". ودعت لجنة المتابعة للمشاركة الواسعة في مظاهرة النقب الكبرى المقررة في يوم الاضراب في الساعة الخامسة من مساء يوم الثلاثاء، على مفترق قرية عرعرة النقب، بدعوة من لجنة التوجيه العليا لعرب النقب، والمجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها، ضد استمرار مخططات الاقتلاع والهدم والتدمير والمصادرة، وأيضا ضد استفحال الجريمة، فكلها مخططات تستهدف مجتمعنا ككل."

وكان آلاف المتظاهرون، قد أغلقوا شارع 65 وادي عارة، الأحد المنصرم، بعد تشييع جثمان إمام مسجد قباء، الشيخ سامي عبد اللطيف مصري، الذي قتل في جريمة إطلاق نار ارتكبت بكفر قرع بعد ساعات من مقتل الفتى عربيد.

وفي الليلة المنصرمة تعرض شاب(29 عاما) لإطلاق النار، مما ادى إلى إصابته بجروح خطيرة، نُقل على اثرها الى مستشفى هعيمك في العفولة لتلقي العلاج. وشرعت الشرطة بالتحقيق في ملابسات الجريمة والبحث عن الجناة. وفي السياق، بلغ عدد القتلى في الجرائم المختلفة خلال شهر آب/ أغسطس الجاري إلى 26 قتيلا وقتيلة، في ما قتل منذ مطلع الشهر الجاري 3 أشخاص أحدهم من قلنسوة وآخران من كفر قرع أحدهما فتى (14 عاما) والآخر إمام مسجد، ووفقا للتحقيقات الأولية أطلقت النيران على الضحيتان خلال سفرهما في سيارة في إحد شوارع المدينة ما أدى الى فقدان السيطرة على السيارة. وبذلك يرتفع عدد ضحايا الجرائم في المجتمع العربي داخل إسرائيل منذ بداية العام إلى 167 قتيل .

وكانت السلطات الإسرائيلية، قد وافقت نهاية شهر أغسطس/آب المنصرم، على حزمة من الإجراءات لمكافحة الجريمة داخل المجتمع العربي في إسرائيل، وبموجب القرارات المتخذة، سيتم وضع إطار تشريعي لتعزيز صلاحيات القمع الجزائي والاقتصادي ضد التنظيمات الإجرامية في المجتمع العربي . وهذا يتماشى مع توجيهات رئيس الوزراء الصادرة في الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء، حيث تعهدت وزارة المالية بتخصيص 200 مليون شاقل (49 مليون دولار) على الفور للتكنولوجيا لمساعدة الشرطة الإسرائيلية على مكافحة الجريمة بشكل أفضل وتحسين السلامة الشخصية في المجتمع العربي.

* * *

i24NEWS: إسرائيل: الائتلاف والمعارضة يرفضان صفقة يتسحاق هرتسوغ لخطة الإصلاح القضائي

رفض وزير العدل في الحكومة الإسرائيلية ياريف ليفين الخطوط العريضة لخطة الإصلاح القضائي التي وضعها الرئيس الإسرائيلي يتسحاق هرتسوغ، وبحسب عضو كبير في الائتلاف، حصل على ضوء أخضر من نتنياهو: "إنه لا يغير الشيء الأساسي المطلوب بتغيير لجنة اختيار القضاة".وتابع "من وجهة نظرنا هذه ليست تسوية، جمهورنا يشعر بخيبة أمل"بحسب

ما أورده موقع" واي نت" وقال وزير العدل ياريف ليفين، صباح اليوم الثلاثاء، في مقابلة مع إذاعة "كول باراما" إنه "من المستحيل الموافقة على اقتراح التسوية الجديد" الذي صاغه الرئيس يتسحاق هرتسوغ - كجزء من المحادثات غير المباشرة بين ممثلي حزب الليكود والمعسكر الوطني "هذا لا يغير الأمر الأساسي الذي يتطلبه تغيير لجنة اختيار القضاة "

وكان مسؤول كبير في الائتلاف الحكومي قد قال أمس الإثنين، إن "رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أعطى الرئيس الضوء الأخضر لمواصلة الوساطة - بشرط حصوله على موافقة المعارضة". وأضاف أن "ليفين سيوافق على تجميد التشريع لمدة عام ونصف، وهو أحد أقسام المخطط، بشرط الاتفاق على تغيير تركيبة لجنة اختيار القضاة – وهو أمر متوقع" في ما عارضه رئيس المعسكر الوطني بيني غانتس وممثلون آخرون للمعارضة، وعلى رأسهم زعيم المعارضة يائير لابيد، الذي لم يشارك على الإطلاق في المحادثات وطلب نتنياهو من هرتسوغ نشر الخطوط العريضة لخطته أمام الجمهور، لكنه قوبل بالرفض. وقال يتسحاق هرتسوغ إنه لن يوافق على نشر المخطط إلا بعد حصوله على موافقة المعارضة عليه.

* * *

i24NEWS: أوكرانيا تخطط لتقييد دخول الإسرائيليين لأداء فريضة الحج السنوية إلى أومان

من المقرر أن يدرس مسؤولون أوكرانيون كبار في الأيام الوشيكة إمكانية تقييد دخول الإسرائيليين إلى الأراضي الأوكرانية بمناسبة عيد رأس السنة اليهودية (رأس السنة اليهودية) السنوي في مدينة أومان. وتعتقد إدارة فولوديمير زيلينسكي أن الرئيس الأوكراني "يشعر بخيبة أمل" من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بسبب "دعمه الضعيف". وعلى وجه الخصوص، تخطط أوكرانيا لتعليق اتفاقية الإعفاء من التأشيرة بين كييف والقدس "انتقامًا". وتجري أيضًا دراسة الحد من التجمعات في مدينة أومان، ويفكر المسؤولون الأوكرانيون أيضًا في إعادة عدد معين من الحجاج اليهود الذين يقدمون أنفسهم على الحدود البرية . وقال مسؤول أوكراني لهيئة البث الرسمية الإسرائيلية (كان) إن "بنيامين نتنياهو لم يكلف نفسه عناء تهنئتنا شخصيا بعيد الاستقلال. ومن ثم فإن كييف ستعرب عن استيائها من إسرائيل لعدم مشاركتها إلى جانبها، مثل الدول الغربية الأخرى، في حربها ضد الغزاة الروس، بحسب قناة "كان" العامة الإسرائيلية.

في كل عام، يجتمع آلاف اليهود من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك العديد من الإسرائيليين، عند قبر الحاخام نحمان من بريسليف، وهو زعيم حسيدي من أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، في مدينة أومان الأوكرانية، بمناسبة أعياد رأس السنة اليهودية.

* * *

i24NEWS: قادة الأجهزة الأمنية الإسرائيلية ناقشوا باجتماع سري التداعيات الأمنية لاتفاق تطبيع محتمل مع السعودية

اجتمع كل من رئيس مجلس الأمن القومي تساحي هنغبي مع رئيس الموساد ددي برنياع ورئيس هيئة الأركان هرتسي هاليفي الشهر الماضي خلال نقاش سري في مكتب وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت بخصوص التداعيات الأمنية للتطبيع مع السعودية .

وبحسب هيئة البث الرسمية "كان" جرى النقاش على خلفية استمرار الاتصالات بين الإدارة الأمريكية والسعودية حول موضوع التطبيع، والذي استمر أيضا خلال الأسابيع الأخيرة- بما يشمل الزيارة المتوقعة لمسؤول ملف الشرق الأوسط في البيت الأبيض بيرت مكجورك الى السعودية. ووفقا لمصادر مطلعة على فحوى هذه المباحثات الأمنية السرية، أيضا رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو يجري نقاش حول الموضوع، وذلك في أعقاب الأسئلة التي تأتي حول طلب النووي السعودي لدائرة وقود مستقل .

وعلى صعيد متصل تطرق مسؤول سياسي إسرائيلي اليوم الى عدد من المواضيع بين اتفاق التطبيع مع السعودية وطلب المملكة طاقمة نووية مدنية في إطاره "نتنياهو ملتزم بأمن إسرائيل ولن يتم التضحية بأمنها". واضاف المسؤول بأن القضية الفلسطينية التي يشملها الاتفاق "لن نقوم بأي شيئ يمكن أن يمس بمصالح إسرائيل، سنعرف كيف نحل القضية الفلسطينية، السعودية دولة عربية هامة مع بنية تحتية هامة جدا لدولة إسرائيل، وهي ترتبط مع كل المنطقة، سيكون لذلك تأثيرات أمنية كبيرة ."

* * *

تايمز أوف إسرائيل: ليفين: العمل مع المستشارة القضائية للحكومة "يكاد يكون مستحيلا" ولكن لا يمكنه إقالتها بعد

بقلم جيريمي شارون

اشتكى وزير العدل ياريف ليفين من حزب الليكود الحاكم يوم الأحد، من أن العمل مع المستشارة القضائية للحكومة غالي بهاراف ميارا صعب للغاية، لكنه قال إن إقالتها ستكون "إشكالية للغاية" وليست مدرجة على جدول الأعمال بعد. وجاء انتقاده لبهاراف ميارا بعد أن دعت الأخيرة يوم الأحد محكمة العدل العليا إلى إلغاء قانون حكومي يقيد المراجعة القضائية، وهي خطوة غير مسبوقة للمحكمة التي رفضت حتى الآن إلغاء تعديلات قوانين أساس شبه دستورية في البلاد. وقد رفضت المستشارة القضائية دعم موقف الحكومة بشأن التشريع، وهي خطوة مثيرة للجدل في حد ذاتها، وحصلت الحكومة على محام مستقل ليمثلها في المحكمة العليا.

وقال ليفين في مقابلة أجرتها معه هيئة البث الإسرائيلي "كان" يوم الأحد بعد الإعلان: "من الصعب للغاية ويكاد يكون من المستحيل العمل بهذه الطريقة (...) ليست هذه الطريقة التي من المفترض أن تتصرف بها المستشارة القضائية للحكومة." ومع ذلك، قال الوزير إن "إقالتها هي أمر إشكالي للغاية، وليس بسيطا، وفي الوقت الحالي ليس على جدول الأعمال، لكنني لا أعرف ماذا سيحدث غدا – كل يوم يتم تحطيم رقم قياسي جديد." وأضاف أن المستشارة القضائية للحكومة "من المفترض أن تمثل الحكومة، وتدافع عنها وتساعدها – وليس العمل ضدها"، قائلا إن "الوقت قد حان لكي تتمتع المستشارة القضائية بالنزاهة، وأعتقد أنه ينبغي على الجمهور أن يطلب ذلك بقوة."

عندما سُئل عن الموعد الذي يعتزم فيه عقد لجنة اختيار القضاة – التي يسعى إلى تغييرها بشكل جذري – قال ليفين: "سوف تُعقد في اليوم الذي تتضمن فيه اللجنة عضوية جديدة."

هناك خلاف بين ليفين وبهاراف ميارا في هذه المسألة أيضا. يوم الأحد، وافقت المستشارة القضائية على طلب لليفين لاستخدام مستشار قانوني مستقل، بدلا من الاعتماد على مكتب المستشارة القضائية للحكومة، لتمثيل موقفه في جلسة قادمة لمحكمة

العدل العليا بشأن رفضه عقد لجنة اختيار القضاة. وأشارت المستشارة القضائية إلى أنها لا ترى أي تبرير قانوني لموقفه بعدم عقد اللجنة. وتمثل المستشارة القضائية للحكومة، التي تشغل أيضا منصب النائبة العامة، الحكومة ووزرائها في الإجراءات القضائية في المحكمة. وإذا كانت المستشارة القضائية تعارض موقف الحكومة وترفض الدفاع عنه في المحكمة، فيمكن للوزير المعني أن يطلب مستشارا مستقلا، ولكن يمكن للمستشارة القضائية رفض الطلب. ومن المقرر عقد الجلسة يوم الخميس لكن الحكومة تسعى إلى تأجيلها. وفي رسالة عدائية أرسلها يوم الأحد، اتهم ليفين بهاراف ميارا باعتماد "مواقف متطرفة" وتجاهل أهداف سياسات الحكومة، وقال إنه رفض ردها لرسالة كان بعث بها في الأسبوع الماضي انتقدها فيها بشدة لما قال إنها معارضتها المنهجية لموقف الحكومة في قضايا عدة.

أرض مجهولة

في ردها يوم الأحد على الالتماسات المقدمة ضد التشريع الذي يلغي مبدأ "المعقولية"، أكدت بهاراف ميارا أن قدرة المحاكم على استخدام معيار المعقولية لتقييم الإجراءات والقرارات الحكومية والوزارية كانت عنصرا حاسما في الديمقراطية الإسرائيلية ونظام الضوابط والتوازنات الخاص بها. وأن إلغاء هذا المعيار يقوض هذا النظام، ويضر بشدة بهوية إسرائيل كدولة ديمقراطية، وهو الوضع الذي يبرر قرار المحكمة بإلغاء القانون. ويعد موقفها الذي قدمته للمحكمة يوم الأحد الأحدث في سلسلة من المواقف التي اتخذتها ضد الائتلاف الحاكم، وهو الوضع الذي ولّد توترا حادا بينها وبين الحكومة ودعوات من قبل عدة وزراء لإقالتها.

القانون هو العنصر الوحيد في برنامج الإصلاح القضائي الأوسع للائتلاف الذي أقره الكنيست، ومثل أجزاء أخرى من أجندة التعديلات القضائية، واجه معارضة هائلة ومكثفة من مجموعات الاحتجاج وأحزاب المعارضة. وكتبت المستشارة القضائية في مذكرتها للمحكمة إن "التعديل يغلق أبواب المحكمة أمام أي شخص أو مجموعة قد يتضرر إذا تصرفت الحكومة أو أحد وزرائها تجاهه بطريقة غير معقولة للغاية." لذلك يُحرم الجمهور من وسيلة مهمة للدفاع عن نفسه من الممارسة التعسفية للسلطة من قبل الحكومة التي لا تخدم الصالح العام."

لم يسبق للمحكمة العليا أن ألغت من قبل قانون أساس، أو تعديلا لقانون كهذا، لكنها أصرت على أن لها الحق في مراجعة مثل هذه التشريعات في عدة مناسبات. وفي عدة أحكام مختلفة، أكدت المحكمة أنها قد تتدخل في قانون ينتهك الطابع اليهودي والديمقراطي لإسرائيل، أو يشكل إساءة استخدام الكنيست لقدرته على تمرير وتعديل قوانين الأساس شبه الدستورية. وقالت بهاراف ميارا في مذكرتها يوم الأحد إن قانون تقييد المعقولية ينتهك هذين المبدأين وبالتالي يجب إلغاؤه.

واتهم المحامي إيلان بومباخ، الذي يمثل الحكومة، المستشارة القضائية بـ"اتخاذ الموقف الأكثر تطرفا" بشأن التشريع، وطلب تأجيل جلسة المحكمة، التي ستناقش الالتماسات ضد القانون ومن المقرر عقدها حاليا في 12 سبتمبر، حتى أكتوبر.

تمت المصادقة على قانون تقييد المعقولية، وهو تعديل لقانون أساس القضاء، في الكنيست في شهر يوليو وهو يمنع المحكمة العليا من استخدام معيار المعقولية لإلغاء قرارات وإجراءات حكومية أو وزارية على أساس أنها غير معقولة. ويتم اتخاذ هذا

القرار إذا اعتقدت المحكمة أنه لم يتم أخذ جميع الاعتبارات ذات الصلة في الحسبان، أو أن الاعتبارات المستخدمة لاتخاذ القرار لم تُمنح الوزن المناسب، أو أنه تم استخدام اعتبارات غير مناسبة عند اتخاذ القرار.

يقول رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وليفين ومؤيدون آخرون للقانون إنه ضروري لمنع محكمة غير منتخبة من فرض وجهة نظرها على إرادة الحكومة والأغلبية. ويقول المنتقدون إن القانون يزيل أداة مهمة في قدرة المحكمة على مراجعة الإجراءات الحكومية التي قد تمس باستقلالية المسؤولين الرئيسيين عن إنفاذ القانون، وبشرعية الانتخابات، وبالحقوق الفردية.

في الملف المطول الذي قدمته للمحكمة، قالت المستشارة القضائية للحكومة إن معيار المعقولية هو "حجر الزاوية للحفاظ على سيادة القانون، لأنه يتطلب من الحكومة وأعضائها إعطاء الوزن المناسب في قراراتهم للخصائص الديمقراطية لدولة إسرائيل." وأشارت بهاراف ميارا بالتحديد إلى الأهمية التي يلعبها معيار المعقولية في مراجعة التعيينات التي تقوم بها الحكومة لكبار المسؤولين في وكالات إنفاذ القانون، وفصلهم، مثل منصب المستشار القضائي للحكومة نفسه، وكذلك المدعي العام، والمفوض العام للشرطة، وآخرون. وأشارت إلى أن الأداة المستخدمة في أغلب الأحيان للمراجعة القضائية لمثل هذه القرارات هي معيار المعقولية، وأن إلغاء هذه الأداة من شأنه أن يقوض استقلال هؤلاء المسؤولين، وبالتالي يقوض سيادة القانون والمعايير الديمقراطية.

كما سلطت المستشارة القضائية الضوء على كيفية اعتماد المراجعة القضائية للإجراءات الحكومية خلال فترة الانتخابات بشكل كبير على معيار المعقولية، وقالت أنه بدونه، يمكن للحكومات المؤقتة أن تسيء استخدام الأموال والموارد العامة لتوفير فوائد مختلفة للناخبين، وبالتالي تقويض مفهوم الانتخابات النزيهة. وأقرت بهاراف ميارا بأن إلغاء قانون أساس هو أمر "معقد وحساس"، لكنها أصرت على أن تشريع الحكومة ينتهك المبادئ الأساسية في قلب الهوية الديمقراطية للدولة الإسرائيلية مثل "الفصل بين السلطات؛ سيادة القانون؛ حقوق الإنسان الأساسية؛ انتخابات حرة ونزيهة"، وبالتالي يجب إلغاؤه. وأضافت أنه يجب تقييم القانون جنبا إلى جنب مع أجندة الإصلاح القضائي الأوسع للحكومة، كما أوضح ليفين في يناير الماضي، والتي قالت إنها تسعى بشكل عام إلى إزالة الضوابط والتوازنات أمام الحكومة من خلال منع السلطة القضائية من مراجعة الإجراءات التنفيذية والتشريعية.

كما قالت المستشارة القضائية للحكومة إن القانون يشكل إساءة استخدام للسلطة التأسيسية من قبل الحكومة الحالية، لأنه يمنح على الفور سلطة إضافية للائتلاف الحالي بينما يضعف قدرة المحكمة على ممارسة المراجعة القضائية للإجراءات التي تتخذها الحكومة.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: أنباء عن اقتراح ليفين وبن غفير نقل المهاجرين الإريتريين قسرا إلى شمال تل أبيب

ورد أن وزير العدل ياريف ليفين ووزير الأمن القومي إيتمار بن غفير اقترحا يوم الأحد نقل المهاجرين الأفارقة الذين يعيشون في جنوب تل أبيب قسرا إلى الأحياء الثرية ظاهريا في شمال المدينة في أعقاب أعمال الشغب العنيفة بين المجموعات الإريترية. وتم

الإدلاء بهذه التعليقات في اجتماع للجنة وزارية خاصة حول هذا الموضوع، حيث تمت الموافقة على اعتقالات واسعة النطاق للمشتبه بهم في أعمال العنف، والسماح للشرطة باستخدام إجراء إداري يخفض عتبة الأدلة للاعتقال.

وقال الوزير اليميني المتطرف بن غفير، بحسب أخبار القناة 12: "دعونا ننقلهم إلى شمال تل أبيب... هل من الممكن إصدار تشريع يحد من مكان إقامتهم؟"

وأجاب ليفين: "دعونا نقر مثل هذا القانون. لو كان بالقرب من منازل أشخاص معينين لما سمحوا بحدوثه. وماذا عن الترحيل؟... دعونا نتحدى قرار المحكمة العليا – إنهم منعزلون عما يحدث، يعيشون حيث يعيشون، ولا يكترثون"، ملمحا إلى أن القضاة سيتخذون موقفا أكثر صرامة إذا عاش المهاجرون في أحيائهم.

وبحسب ما ورد، رد المدعي العام عميت أيسمان، وهو أحد المسؤولين القانونيين ومسؤولي إنفاذ القانون الذين حضروا الاجتماع، قائلا: "حتى لو كان من الممكن ترحيلهم، فلا يوجد أحد ليستقبلهم." وقال أيسمان: "وبالتأكيد إذا كانت هناك إجراءات جنائية ضدهم، فلن يريدهم أحد."

ويذكر اقتراح بن غفير بخطوة قام بها عام 2011 حيث اصطحب مجموعة من اللاجئين السودانيين إلى حمام سباحة في شمال تل أبيب في محاولة لإظهار ما أسماه "نفاق" سكان تلك الأحياء، الذين معظمهم من ناخب الوسط يسار. وقبل ساعات من اجتماع يوم الأحد، زار بن غفير جنوب تل أبيب حيث استهجن بعض السكان الوزير اليميني المتطرف واتهموه بالفشل في الوفاء بوعوده الانتخابية بإعادة النظام إلى شوارع إسرائيل. وأفاد موقع "واينت" الإخباري أنه قوبل بصيحات الاستهجان وهتافات "العار" و"الفشل."

يرفض معسكر اليمين في إسرائيل إلى حد كبير ادعاءات المهاجرين الأفارقة بأنهم يطلبون اللجوء ويشير بشكل روتيني إلى جميع المهاجرين، بغض النظر عن الدوافع والظروف، على أنهم "متسللون غير شرعيين." ومنعت المحكمة في الماضي حبس المهاجرين لفترات طويلة دون محاكمة، وألغت أيضا خطوة تجبرهم على إيداع 20% من راتب عملهم في صندوق، مع الإفراج عن الأموال فقط عند مغادرتهم البلاد. وقد دفع ما يسمى "قانون الودائع" العديد من طالبي اللجوء إلى الفقر. واتفق الوزراء أيضا على النظر في إلغاء تصاريح العمل للمهاجرين وتقديم قانون أساس شبه دستوري جديد بشأن الهجرة. وقال نتنياهو: "الشيء الوحيد الذي لم نقترحه، ومن الجيد أننا لم نفعل ذلك، هو خطة الأمم المتحدة."

ودعا رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إلى اجتماع الأحد بعد إصابة ما لا يقل عن 170 شخصا، من بينهم ضباط شرطة، في اشتباكات يوم السبت التي استمرت لساعات في جنوب تل أبيب بين مؤيدي ومعارضي الحكومة الإريترية. وذكرت وسائل إعلام عبرية أنه تم اعتقال حوالي 50 مواطنا إريتريا، ويطالب بن غفير بإجراء المزيد من الاعتقالات "الإدارية." وقال نتنياهو إن الهجرة من الدول الأفريقية تشكل "تهديدا حقيقيا لطبيعة إسرائيل ومستقبلها كدولة يهودية وديمقراطية." وقال نتنياهو أنه على الرغم من أن العديد من المهاجرين غادروا البلاد على مر السنين، إلا أن عشرات الآلاف ما زالوا موجودين. وأعرب عن أسفه لأن محكمة العدل العليا منعت "الاقتراحات" الحكومية المختلفة لتحفيز المهاجرين على المغادرة. وقال نتنياهو، الذي ترأس

الاجتماع الوزاري، إن الحكومة "تسعى إلى اتخاذ خطوات صارمة ضد مثيري الشغب، بما في ذلك الترحيل الفوري لأولئك الذين شاركوا."

وكان يشير إلى خطة عام 2018 وضعها بنفسه، بالتعاون مع الأمم المتحدة والعديد من الدول الأوروبية، والتي كانت ستشهد إعادة توطين ما لا يقل عن نصف المهاجرين الأفارقة الذين يطلبون اللجوء في إسرائيل في الخارج. واحتفل نتنياهو في البداية بالاتفاق باعتباره إنجازا تاريخيا، لكنه علق الخطوة في غضون ساعات ثم ألغاها بالكامل بعد انتقادات شديدة من اليمين لموافقته على السماح لبعض طالبي اللجوء بالبقاء والحصول على وضع لاجئ مؤقت في البلاد. ويقول أنصار الإصلاح القضائي للحكومة إن المهاجرين هم أحد الأسباب الرئيسية وراء ضرورة المضي قدمًا في الخطة.

وقال ليفين في بيان السبت: "إننا نناضل من أجل أن تكون البلاد يهودية وديمقراطية، ومن أجل حق سكان جنوب تل أبيب وإيلات في العيش حياة آمنة، حتى لا يتحول جنوب تل أبيب إلى الغرب المتوحش."

وقد تعرض طالبو اللجوء للعداء من قبل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، ويواجهون مستقبلًا غامضًا حيث لم تعترف الدولة بوضع اللاجئ إلا في عدد قليل من الحالات، وتقود الحكومة جهود لجعل حياتهم أو لترحيلهم على الفور. وكثيرا ما يستشهد مؤيدو الإصلاح القضائي للحكومة بهذه القضية كمثال على تجاوز المحكمة في تحد لإرادة الشعب، في حين يستشهد معارضو الإصلاح بنفس القرارات التي تثبت الدور الرئيسي للمحكمة في حماية حقوق الإنسان.

ويعتقد أن نحو 30 ألف مهاجر، معظمهم من السودان وإريتريا، موجودون في البلاد، ويقول الكثير منهم إنهم لاجئون من الحرب والقمع. ووصل معظم المهاجرين الأفارقة إلى إسرائيل عبر مصر في الفترة بين 2007-2012، قبل أن تبني إسرائيل حاجزا على طول الحدود الصحراوية. ولم يصل سوى عدد قليل من المهاجرين منذ ذلك الوقت.

اندلعت الفوضى يوم السبت وسط مظاهرة ضد حدث رسمي للحكومة الإريترية – بمناسبة الذكرى الثلاثين لصعود الرئيس أسياس أفورقي إلى السلطة. وصل معارضو النظام، الذين ارتدوا الزي الأزرق، إلى الموقع الذي أقيم فيه الحدث للتظاهر ضد المؤيدين الذين ارتدوا اللون الأحمر. وسرعان ما تحولت المسيرات إلى أعمال عنف استمرت لعدة ساعات.

* * *

معهد السياسات والاستراتيجيا : الأزمة الداخلية تُهدّد قوة إسرائيل الاستراتيجية

بقلم عاموس جلعاد

ترجمة: وكالة خبر الفلسطينية للصحافة

تتراكم، مؤخراً، في إسرائيل مؤشرات سلبية، يُمكن أن تؤثر سلباً في الميزان الاستراتيجي لها. السبب المركزي وراء ذلك هو أن إسرائيل موجودة اليوم في مفترق طرق، ستتخذ فيه قرارات مصيرية تؤثر في مستقبل الدولة وهويتها. عملياً، يمكن أن تجد إسرائيل نفسها في مواجهة مباشرة بين السلطة القضائية والكنيست والحكومة بشأن الطابع الديمقراطي للدولة.
إن تحقّق هذا السيناريو فيمكن أن يؤدي إلى ضرر في القوة الاستراتيجية في ضوء الضعف الذي سيلحق بجميع المجالات،

ويؤثّر سلباً في الاتفاق الذي يتم العمل عليه مع السعودية والولايات المتحدة.

مؤشرات على ضعف القوة الاستراتيجية

تشكل إيران التهديد المركزي لإسرائيل، وتتواجد اليوم في مسارات تعاظم قوة متعددة الأبعاد. أولاً وقبل كل شيء، يدور الحديث حول تفاهمات شفوية مع الولايات المتحدة في صُلبها وضع قيود على البرنامج النووي العسكري الإيراني، وذلك عبر التزام إيراني بعدم تخصيب اليورانيوم أكثر من مستوى 60.% وتم التوصّل إلى هذه التفاهمات على عكس السياسة المُعلنة لإسرائيل، وهو ما يعكس التأثير المحدود لدى حكومة إسرائيل اليوم في الإدارة الأميركية.

الإسقاط المركزي لذلك هو أن تنجح إيران في المحافظة على قدراتها العامة في المجال النووي وتمركز نفسها في مكانة دولة على عتبة النووي، بصورة يمكن أن تسمح لها بالاندفاع إلى الأمام والتخصيب إلى مستوى 90% خلال أسبوعين، وبقرار من المرشد الأعلى. بالإضافة إلى أن التفاهمات تترك لإيران هامش عمل يتيح لها الاستمرار في مسارات التعاظم العسكرية، وخصوصاً مجال الصواريخ الباليستية والطائرات المسلحة من دون طيّار، كما تعميق التعاون مع الجهات المتعددة في محور المقاومة في المنطقة، وعلى رأسهم حزب الله و"حماس" و"الجهاد الإسلامي." وإيران أيضاً تستفيد من تحسّن مكانتها في الساحة الدولية والإقليمية، نتيجة للمحور الذي تم بناؤه مع روسيا والصين، ومسارات التصالح مع السعودية أيضاً.

يتعاظم التصعيد الأمني في الضفة الغربية، وهو ما تم التعبير عنه بقتل 3 مواطنين إسرائيليين خلال الأيام الأخيرة (35 منذ بداية العام في مقابل 31 خلال سنة 2022 كلها)، بالإضافة إلى تصاعد دراماتيكي في محاولات تنفيذ العمليات (منذ بداية العام تم إحباط أكثر من 400 عملية)، إلى جانب الاتجاه العام بتراجع السلطة الفلسطينية والضرر الذي لحق بسيادتها في مناطق من الضفة. وتدفع هذه الاتجاهات الجيش إلى التدخّل بصورة أكثر ميدانية، وهو ما يعزّز الاحتكاك بالمجتمع المحلي، ويدفع إلى انتقادات دولية وإقليمية. وهذا الأمر يمكن أن تكون له إسقاطات على المسارات ضد إسرائيل في المحاكم الدولية في لاهاي، وخصوصاً إن تم إضعاف المحكمة العليا، وفقدت من قيمتها الدولية.

تقوم إيران أيضاً بالمساهمة في تعزيز التصعيد في الضفة، حتى إنها تمرّر مساعدات إلى البنى "الإرهابية" في المنطقة، في الوقت الذي تتعامل فيه مع مناطق السلطة الفلسطينية وقطاع غزة كساحات عمل مريحة في المعركة الواسعة ضد إسرائيل.

بدأت الأزمة الداخلية العميقة، التي تعيشها إسرائيل، تنعكس في الواقع، وهو ما يتم التعبير عنه بزعزعة التماسك الاجتماعي الداخلي، وبالتراجع الممكن في الوقت القريب لكفاءة الجيش عموماً، وبالأضرار الاقتصادية والتصدعات في العلاقات مع الإدارة الأميركية. وأكثر من ذلك، فإن الهجوم الأرعن من جانب الوزراء وأعضاء كنيست على قيادات الجيش وأجهزة الأمن، من دون إدانة فورية وحادة من طرف رئيس الحكومة، تُلحق الضرر بقيمة هذه الأجهزة وقدرتها على العمل في إجماع واسع ومكانة قياداتها في المجتمع. لهذه التطورات إسقاطات مباشرة على تراجع صورة إسرائيل وقوّتها في عيون أعدائها.

العوائق أمام اتفاق التطبيع

يبدو أن هناك إمكانات عالية للوصول إلى اتفاق سلام مع السعودية بسبب التقاء مصالح غير مسبوق بين الولايات المتحدة وإسرائيل والسعودية. وعلى الرغم من ذلك فهناك عدّة عوائق داخلية وإقليمية يمكنها أن تحبط هذه الإمكانات.

بحسب الواقع الآخذ في التطور في الساحة الفلسطينية يمكن تشخيص عدّة مؤشرات على أن القضية الفلسطينية ستكون مركزية أكثر مما تبيّن في التحضير للاتفاق الثلاثي، وأن المطالب المتوقّعة من إسرائيل يمكن أن تشكّل عائقاً جدياً في الطريق

إلى اتفاق تاريخي. وهذا، في الأساس، بسبب ما له علاقة بنشوء أفق سياسي ووضع مبادئ واضحة لاتفاق مستقبلي، وعلى رأسها قبول مبدأ حل الدولتين ووقف سياسة توسيع المستوطنات، وهو ما جرى التعبير عنه في تعيين السفير السعودي في الأردن سفيراً غير مقيم في السلطة الفلسطينية وقنصل في شرق القدس، ما يعبّر عن التزام العالم العربي دعمَ الطموح الفلسطيني، وهو ما انعكس في اللقاء الثلاثي في مصر بمشاركة الرئيس السيسي والملك عبد الله الثاني وأبو مازن.

وأكثر من ذلك، يمكن الافتراض بأن إيران وأذرعها في المنطقة سيعملون على تشكيل جبهة موحّدة من أجل تأجيل توقيع الاتفاق، وذلك بسبب إسقاطاته على وضعهم الاستراتيجي (لعبة حصيلتها صفر في مقابل إسرائيل)، وهذا عبر الدفع بعمليّات صعبة أساساً في الضفة، بهدف الوصول إلى تصعيد يشوّش مسار التطبيع.

يتضمن المطلب السعودي تطوير برنامج نووي مدني كامل، وفي مركزه تخصيب يورانيوم في الأراضي السعودية، إمكانَ الاندفاع وكسر الحواجز والدفع إلى سباق تسلُّح نووي إقليمي (مصر وتركيا ودول أُخرى).

وهذا إلى جانب التخوّف من الضرر الذي سيلحق بالتفوّق النوعي الإسرائيلي كنتيجة للمطلب السعودي بالحصول على منظومات أسلحة متطورة) طائرات F35 على سبيل المثال.(

وفي نهاية المطاف، يبدو أن الوقت محدود للوصول إلى الاتفاق، وكما يبدو حتّى منتصف العام المقبل في أبعد تقدير، وذلك بسبب دخول المنظومة السياسية الأميركية فترةَ الانتخابات للرئاسة والكونغرس.

إسقاطات وتوصيات

في الآونة الأخيرة، تتعاظم المسارات التي تؤثر في القوة الشاملة لدولة إسرائيل. عملياً، تبدو أكثر فأكثر العلاقة بين قوّة إسرائيل المبنية على هويتها "الديمقراطية" وبين تقويض الأساس الديمقراطي كعامل مركزي في تراجع القوّة الاستراتيجية.

يمكن أن يكون لذلك تأثير سلبي في إمكانات الدفع باتفاق سلام مع السعودية، وتراجع الميزان الاستراتيجي الإسرائيلي، كما تعميق الضرر على حرّية العمل الإسرائيلي في المنطقة عموماً، وبصورة خاصة في مقابل إيران.

لذلك، يجب على حكومة إسرائيل أولاً أن تعمل على رأب الانقسامات داخل الشعب وترميم الردع، من أجل تقوية الاقتصاد وإعادة العلاقات مع الولايات المتحدة إلى مسارها الصحيح. هذه كلها شروط ضرورية للمحافظة على قوة إسرائيل الاستراتيجية وتجهيزاتها لمواجهة متعدّدة الجبهات مع اللاعبين في المحور المتطرّف.

وللقيام بذلك يجب على الحكومة أن توقف فوراً الاستمرار في الانقلاب الدستوري، وضِمْنَه قانون الإعفاء من الخدمة العسكرية بصيغته الحالية. وفي المقابل، يجب عليها أن تعلن بصورة واضحة وقاطعة أنها ستقبل بكل حكم من المحكمة العليا، وأنها لن تقوم بتغييرات تشريعية من دون موافقة واسعة، إلى جانب الوقف التام لجميع الانتقادات العلنية لقيادات الجيش وأجهزة الأمن، وإعلان الثقة الكاملة بعملها.

وفي مقابل الساحة الفلسطينية، يجب على الحكومة أن تغير من سياساتها وما تقوم به، وتعمل، أولاً وقبل كل شيء، على دفع السلطة الفلسطينية إلى الاستقرار، مع الاستمرار في عمليات اغتيال الجهات "الإرهابية" واستخدام أيدٍ من حديد ضد الإجرام القومي، ووقف مسارات ضم مناطق وتوسيع المستوطنات، بالإضافة إلى تقديم تسهيلات اقتصادية وتعميق التنسيق مع أجهزة الأمن الفلسطينية.

وفي الوقت نفسه، وخصوصاً مع فترة الأعياد، يجب على الحكومة أن تكون حسّاسة للمسيرات الاستفزازية في الأماكن

المقدسة في القدس، التي يمكن أن يتم التعامل معها على أنها تغيير في الوضع القائم، وأن تستعملها التنظيمات "الإرهابية" من أجل الدفع إلى العنف والحرب الدينية.
وفي هذا السياق يجب أن تولي الحكومة أهمية كبيرة للمحافظة على منظومة العلاقات الاستراتيجية مع الأردن، الضرورية لتأمين الحدود الشرقية والصراع ضد الجهات "الإرهابية" والمحور الراديكالي.
أمّا بخصوص الصفقة مع السعودية، فإنه يجب على الحكومة أن تبحث بصورة شاملة مع الجهات المعنية الإسقاطات على الأمن القومي النابعة من مطالب ولي العهد السعودي، وخصوصاً في كُل ما يخص تطوير دائرة وقود نووي كاملة، وضِمْنها تخصيب يورانيوم على الأراضي السعودية.

* * *

هآرتس : حذَّرَنا لايفوفيتش من "الصهيونية النازية" ولكن لم نسمع

بقلم أبراهام بورغ *رئيس كنيست أسبق.

ضجت البلاد عندما صفع لايفوفيتش الإسرائيلية بمقولته "الصهيونية النازية" المشهورة. كانت الطريقة السهلة في حينه تجاهل هذه الأقوال باعتبارها تحريضاً واستفزازاً من قبل البروفيسور المتحدي. قلائل كانوا مستعدين للنظر بعيداً مثله، كي يروا هذه الأيام - أيام حكم نظرية العرق اليهودي – وقلائل جدا أرادوا النزول إلى عمق هذه الأقوال وفهم ماذا كان يقصد.
كان لايفوفيتش في المقام الأول شخصا مهما. وقد تربى في ألمانيا بين الحربين العالميتين، ودرس فيها وشاهد نقاط قوتها وضعفها. نبع جزء كبير من رؤيته الدينية من سنوات الازدهار والموت لألمانيا ولليهودية، وأيضا تخوفاته الحقيقية من القوة الضارة للقومية. بصرخته في حينه أراد التحذير من العمليات والتوجهات التي نضجت في هذه الأيام. كانت تلك صرخة محب. بصورة ربما ستصم بعض الآذان الحساسة، كان لايفوفيتش من كبار محبي إسرائيل، ولذلك كان مستعدا للتشاجر على رؤوس الأشهاد من اجل إصلاح عيوبها.
لم يعارض لايفوفيتش القومية كإطار سياسي، لكنه عارض بشدة الدمج الفظيع بين القومية واليهودية – البيولوجية حسب تعريف دولة إسرائيل. دولة نعم، لكن ليس كقيمة، بل كأداة في يد مواطنيها، كل مواطنيها.
كتحذير اقتبس في اكثر من مناسبة عن فرانس غريلفرستر، وهو من أبناء القرن التاسع عشر والذي اعتبر خلال سنوات الشاعر القومي في النمسا، حيث قال، "هناك طريق تصل بين الإنسانية مرورا بالقومية إلى الحيونة". عندما كنا نرى قومية نشطة وصحية، فقد كان لايفوفيتش يسمع بالفعل زمجرة الوحوش القومية الجارحة لدينا. فقد أدرك قبل الجميع بأن سؤال الكارثة ليس كيفية الدفاع عن الشعب اليهودي من كارثة أخرى - لا سمح الله - بل كيفية الدفاع بالذات عن انفسنا من النازية التي تكمن على باب كل مجتمع إنساني. "التعليم الذي يركز كل مسألة الهوية على الكارثة اصبح وسيلة لتبرير القومية، وهو من شأنه في نهاية المطاف تحويل القومية إلى قيمة بحد ذاتها. المضمون، الذي يجده مفكرون يهود كثر في يهوديتهم، هو الاشتغال بالكارثة. بالنسبة لهؤلاء اليهود فإن الكارثة أصبحت بديل اليهودية."
اليوم، يمكن توسيع الأمر أكثر. فالكارثة والقوة وحكم شعب آخر والأرض، كل تلك أصبحت جوهر اليهودية. وأمامها يتم

إقصاء القيم الأخرى. في هذه الأيام القومية العنصرية توجد في الحكومة، التي تتحدث عن نفسها وعن نظرياتها ولا يوجد من ينكر ذلك، بل العكس.

الأمور التالية صعبة على الاستيعاب لكن يجب قراءتها. هاكم تعريفات القومية الاشتراكية في ألمانيا: "حركة سياسية يمينية – متطرفة، عملت في ألمانيا في النصف الأول من القرن العشرين، وتمت قيادتها خلال معظم سنوات وجودها على يد أدولف هتلر. كانت للحزب عقيدة منظمة أسسها النازية والقومية الألمانية والعنصرية، مع التأكيد على اللاسامية، ومناهضة الليبرالية والديمقراطية والشيوعية". أوجدوا الفرق بينها وبين حركة يمينية متطرفة تعمل في إسرائيل في الربع الأول من القرن الواحد والعشرين، وتقاد طوال معظم هذه السنين من قبل بنيامين نتنياهو، مع نظرية مرتبة ومنظمة أسسها القومية والقومية اليهودية المتطرفة والعنصرية مع التأكيد على أنها مناوئة للعرب – بيتار نقية إلى الأبد (فصل النساء أثناء الولادة في المستشفيات ومحو حوارة)، ومناهضة الليبرالية (مسيرة الهائم وإضعاف حراس العتبة)، ومناهضة الديمقراطية (الانقلاب التشريعي وتقييد حرية الحركة) ومناهضة المساواة الاقتصادية والاجتماعية.

القومية المتطرفة بطعم المحافظة الدينية للأسف توجد في كل مكان في الحكومة وفي الكنيست وفي وسائل الإعلام وعلى قمم التلال وفي شوارع المدن. في العام 2023 هناك أمر واحد واضح وهو أن لايفوفيتش كان على حق، وصدى أقواله يتردد منذ ذلك الحين وحتى الآن. "عندما تصبح الأمة وسلطة الدولة قيم عليا فلن تعود هناك أي قيود على سلوك الإنسان. هذه العقلية سائدة بيننا أيضا. نحن نتصرف بالفعل في المناطق التي قمنا باحتلالها في الضفة الغربية وفي قطاع غزة وفي لبنان مثلما تصرف النازيون في المناطق التي قاموا باحتلالها في تشيكوسلوفاكيا وفي الغرب. نحن لم نقم بإنشاء معسكرات إبادة مثلما فعلوا في الشرق، لكن كم هو فظيع أننا مجبرون على طرح هذه الحقيقة باعتبارها ما يميزنا عن النازيين"، ("عن العالم وما يوجد فيه"، محادثة مع ميخائيل سسار، منشورات كيتر في 1987).

* * *

نيوز1 العبري: تنسيق بين السلطة الفلسطينية والسعودية نحو التطبيع مع إسرائيل

بقلم يوني بن مناحيم

ترجمة: مركز الناطور للدراسات والأبحاث

يتوجه وفد رفيع المستوى من منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة حسين الشيخ، الأمين العام للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، إلى الرياض هذا الأسبوع لعقد اجتماع مع القيادة السعودية بشأن اتفاق التطبيع المتوقع مع إسرائيل، وكان حسين الشيخ التقى الأسبوع الماضي في عمان مع السفير ، كما تم مؤخراً تعيين السعودي الجديد لدى السلطة الفلسطينية في منصب القنصل السعودي الجديد في القدس.

وتزعم السلطة الفلسطينية أن السعودية هي التي بادرت بهذا اللقاء، وسيكون الأول ضمن سلسلة لقاءات حول مسألة جهود التوصل إلى اتفاق تطبيع بين إسرائيل والسعودية، ولأول مرة من المتوقع أن يجتمع ممثلو السلطة الفلسطينية للتعرف على تفاصيل الاتصالات بين ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان وجاك سوليفان مستشار الأمن القومي الأمريكي حول

إمكانية التوصل إلى اتفاق ثلاثي بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وإسرائيل، يتم في إطاره أيضًا تطبيع علاقات إسرائيل مع السعودية يتم الإعلان عنها.

ونفى مسؤول كبير في السلطة الفلسطينية الخبر الذي نشرته صحيفة "وول ستريت جورنال" أن السعودية ربطت تجديد المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية باتفاق التطبيع المرتقب وقالت إن هذه مسألة سياسية تتعلق بعلاقات السعودية مع السلطة الفلسطينية. وبحسب قوله فإن هذا يتعلق برئاسة الرئيس ترامب الذي ضغط على السعودية لوقف المساعدات المالية للفلسطينيين، لأن ترامب لم يعد رئيسا للولايات المتحدة، يمكن للسعودية تجديد المساعدات للسلطة الفلسطينية. وتريد السلطة الفلسطينية أن تكتشف في الاجتماع المرتقب ما هو موقف السعودية الموقف يتعلق بمبادرة السلام العربية من عام 2002، والتي بدأت كمبادرة سعودية، وتقديم الشروط اللازمة، من وجهة نظر الفلسطينيين، حتى لا يعارضوا اتفاق التطبيع بين السعودية وإسرائيل.

لقاء الوفد الفلسطيني مع القيادة السعودية هذا الأسبوع لا يعني أن اتفاق التطبيع يقترب، فلا تزال هناك خلافات كثيرة في الرأي بين السعودية والولايات المتحدة حول عدة نقاط تتعلق بالاتفاق الثلاثي، السعودية تنظر للمسألة التطبيع جزء من جزء من الاتفاق ولا يريد فصله عن باقي أجزاء الاتفاق.

ولي العهد السعودي محمد بن سلمان ليس في عجلة من أمره، السلطة الفلسطينية تدعي أن الرئيس بايدن ورئيس الوزراء نتنياهو هما اللذان يريدان إتمام الصفقة من خلال مفاوضات سريعة لأسباب سياسية خاصة بهما، الرئيس بايدن يريد حلاً سياسياً إنجاز في الشرق الأوسط قبل الانتخابات الرئاسية الأميركية، في حين يريد رئيس الوزراء الإسرائيلي أن يفتح هذا الإنجاز الباب أمام انضمام المزيد من الدول العربية والإسلامية إلى عملية التطبيع، خاصة بعد فشل المحادثات بين إسرائيل وليبيا حول اتفاق تطبيع بين الطرفين. بلدين.

ويقول مصدر مقرب من رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس إن تقييم القيادة الفلسطينية هو أن رئيس الوزراء نتنياهو لا يستطيع دفع الثمن السياسي اللازم لهذه الصفقة في كل ما يتعلق بالمطالب الفلسطينية. وتعتزم السلطة الفلسطينية أن تقدم للقيادة السعودية عدة شروط حتى تتمكن من الموافقة على تطبيع العلاقات بين السعودية وإسرائيل:

-التزام إسرائيلي رسمي بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

-تجميد الاستيطان، ونقل مناطق إضافية في الضفة الغربية من المناطق (ب) و(ج) إلى السيادة الفلسطينية الكاملة.

-افتتاح قنصلية سعودية في القدس الشرقية والمزيد.

وكما ذكرنا، فإن السعودية ليست في عجلة من أمرها لتحقيق الصفقة، ويعتقد ولي العهد السعودي محمد بن سلمان أن الأوراق التي يحملها بيده قوية وأن الرئيس بايدن ورئيس الوزراء نتنياهو في الموقف الضعيف في المفاوضات.

لدى قيادة السلطة الفلسطينية توقعات منخفضة بحدوث انفراجة في المفاوضات حول اتفاق التطبيع، وتقدر أن السعودية لن توقع على اتفاق تطبيع مع حكومة يمينية غير مستقرة في إسرائيل تضم عناصر متطرفة مثل الوزيرين إيتمار بن جفير

وبتسلئيل. سموتريش وأنها أخرجت الدروس المستفادة من الأخطاء التي ارتكبتها دولة الإمارات العربية المتحدة في اتفاق التطبيع مع إسرائيل، ويقول المسؤولون الأمريكيون إن دعوة الوفد الفلسطيني إلى السعودية هي بناء على طلب الولايات المتحدة لإظهار الجانب الفلسطيني السلطة أن إدارة بايدن تبذل جهوداً للحفاظ على خيار حل الدولتين وتجديد المفاوضات بين إسرائيل و السلطة الفلسطينية.

تقييم قيادة السلطة الفلسطينية هو أنه لن يتم التوصل إلى اتفاق بين المملكة العربية السعودية وإدارة بايدن قبل الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، والمملكة العربية السعودية ليست مستعدة للتنازل عن مطالبها بشأن مفاعل نووي وتوريد أنظمة أسلحة متقدمة من الولايات المتحدة ستمكنها من التفوق العسكري والاستراتيجي على إيران، كما أنها ليست جاهزة لأن يتم تصويرها، بحكم كونها زعيمة العالم العربي والإسلامي، على أنها من خان الفلسطينيين وطعنهم في الظهر، لذلك فإن "يجب أن يضمن الاتفاق حلاً مقبولاً لجميع أطراف القضية الفلسطينية. كما أن إسرائيل ليست مستعدة لاتفاقية تطبيع محدودة مع المملكة العربية السعودية، فهي تريد اتفاقاً شاملاً وعلنياً .ويقدر محمود عباس أن ائتلاف اليمين في إسرائيل لن يسمح بذلك". على نتنياهو أن يقدم أي تنازلات للفلسطينيين وأنه يعمل على ضم الضفة الغربية بالكامل، ويعتمد نتنياهو على هذا الائتلاف لضمان استمرار حكمه ولن يتمكن من الموافقة على المطالب الفلسطينية.

* * *

إسرائيل اليوم: مخاطر الاتفاق الإسرائيلي والبدائل المحتملة وسبل التعامل مع التهديد الجديد

بقلم يوآف ليمور

التطبيع مع السعودية يضع إسرائيل في إحدى المعاضل الأكثر تعقيداً في تاريخها؛ فمن جهة، هناك إمكانية لتطبيع العلاقات مع أكبر وأهم الدول العربية والإسلامية ولاحقاً مع سلسلة دول أخرى أيضاً؛ ومن جهة أخرى، ثمة تنازلات واسعة في مسائل هي في لباب الأمن القومي الإسرائيلي، بما في ذلك تلك التي قد تحدث تغييرات تكتونية في المنطقة.

لا حاجة لمزيد من الحديث عن الجانب الإيجابي؛ فالسعودية هي الجائزة الكبرى: سياسياً وأمنياً وأساساً اقتصادياً. الاتفاق معها سيفتح مساراً للاقتصاد الأكبر في المنطقة، وإلى مصالحة تاريخية مع الإسلام. كما أنه سيبني محوراً أمنياً – سياسياً مستقراً ستكون إسرائيل في مركزه تجاه التهديد الإيراني، ويدحر المسالة الفلسطينية أو على الأقل يساعد على إعادة ترتيبها بموافقة كل الأطراف. وهذه الفضائل مهمة، لكن لا يمكن تجاهل النواقص التي تعقبها. فقد طرح السعوديون على الأمريكيين قائمة مطالب طموحة وعلى رأسها ثلاثة أمور: حلف دفاع، ومشتريات مكثفة للأسلحة وقدرات عسكرية وتكنولوجية متطورة، وبرنامج نووي مدني يتضمن تخصيب اليورانيوم على الأراضي السعودية.

المطلب السعودي الأول جيد لإسرائيل وللشرق الأوسط. مشكوك أن تحصل السعودية على كامل مطالبها (حلف مشابه للناتو)، وربما تضطر للاكتفاء بأقل ("شراكة أمنية مركزية" مثل المكانة التي أعطيت للهند) وربما أيضاً أقل بكثير. لكن وجود مثل هذا الاتفاق سيزيد التدخل الأمريكي في المنطقة بشكل قد يردع ويلجم الجهات السلبية.

المطلب السعودي الثاني إشكالي جداً من ناحية إسرائيل؛ فأسلحة ومنظومات سلاح متطورة، بما في ذلك التكنولوجيا العليا، ستضع السعودية في المقدمة العسكرية – التكنولوجية في المنطقة كتفاً إلى كتف مع إسرائيل. وما دامت السعودية في المعسكر سوية العقل، فليس في ذلك تهديد ظاهر، لكن ماذا سيحصل إذا ما وقع فيها انقلاب أو إذا ما تضرر ولي العهد الذي يقود الإصلاحات؟

هل سيبقى التفوق العسكري؟

لهذا السبب يحرص الأمريكيون على إبقاء التفوق العسكري النوعي لإسرائيل. يجري الأمر تحت قانون كونغرس، وإسرائيل ستطالب بالحصول الآن على امتيازات واسعة كي تتمكن من التعايش مع المطالب السعودية. يعد جهاز الأمن هذه القائمة، لكن على إسرائيل أن تتأكد من أنها ستقدم لها (على الأقل توعد بها وتتقرر) قبل تثبيت الاتفاق مع السعودية.

المطلب السعودي الثالث هو الأكثر إشكالية. ظاهراً، يدور الحديث عن برنامج مدني يستهدف الإبقاء على السعودية كقوة عظمى للطاقة العالمية حتى في عصر ما بعد النفط، لكن قد يتحول بسهولة وفي غضون وقت قصير لأغراض عسكرية. طرح السعوديون بضعة حلول ممكنة لإرضاء الموردين، وعلى رأسه الاقتراح بإقامة شركة أمريكية سعودية تتحكم بعملية التخصيب وتتأكد من أنها لا تنفذ إلا لاستخدام مدني. مثل هذا الحل لن يكون جيداً إلا إذا ما تبقى، لكن ماذا يحصل إذا ما سيطرت قوى معادية على الحكم في السعودية أو إذا ما قررت ذات يوم تأمين الشركة (مثلما فعلت مع شركة النفط القومية لديها (أرامكو)؟

يدعي مؤيدو الصفقة بأنه إذا لم تورد الولايات المتحدة للسعودية قدرة على تخصيب اليورانيوم، فستفعل ذلك الصين أو فرنسا. هذه حجة ضعيفة، لا لأن الدولتين امتنعتا عن ذلك حتى اليوم؛ فمشكوك أن تسيرا نحو خطوة بعيدة الأثر بهذا القدر ضد السياسة الأمريكية وبشكل يضعهما تحت عقوبات من جهتها، ومشكوك أن تفعل السعودية ذلك لأن كل هدفها هو الدخول هذه المسيرة تحت المظلة الأمريكية. وثمة تعليل آخر يطرحه مؤيدو الصفقة، وهو حقيقة أن الإمارات تحوز برنامجاً نووياً مدنياً. غير أن الإماراتيين يفعلون هذا بعد أن وقعوا على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يحظر معالجة البلوتونيوم وتخصيب اليورانيوم، وهم يعملون تحت رقابة وثيقة فيما قسم من السياقات ينفذ في دول أخرى. وللانتقال إلى المسار العسكري، فالمطلوب زمن ومقدرات ومنشآت تتيح للدول الغربية ما يكفي من الفرص لوقف المسيرة.

أما السعوديون بالمقابل، فسيعطى لهم استقلال كامل؛ وهو أمر سيفتح بالضرورة سباقاً إقليمياً عندما تطالب دول أخرى – من تركيا ومصر وحتى العراق والأردن – لنفسها قدرات تخصيب مستقلة مشابهة. ونتيجة لذلك، سيتضعضع استقرار المنطقة، وستحوز جملة جهات مفتاح الانطلاق المحتمل لقدرات التخصيب العسكري.

بالنسبة لإسرائيل، قد يكون هذا كارثة حقيقية تتناقض تناقضاً مطلقاً مع سياستها المعلنة؛ ألا تسمح لأي جهة في المنطقة الحصول على قدرة نووية عسكرية.

في مقابلة منحها قبل أسبوعين في واشنطن، قال الوزير رون ديرمر إن إسرائيل لا تستبعد نووياً مدنياً في السعودية رغم عدم اتخاذ القرار في الموضوع بعد. تجرى في الأشهر الأخيرة مداولات مشاركة مجموعة ضيقة من كبار المسؤولين الذين يبحثون في الموضوع تحت التوجه للبحث عن حلول تتيح لإسرائيل التعايش معه بسلام. ولكن ثمة شكوك من توفر ابتكار كهذا.
فمحظور على إسرائيل أن تجمل الواقع، وعليها أن تسأل نفسها باستقامة فيما إذا كانت فضائل الاتفاق مع السعودية توازي نواقصه. الجواب واضح: أفضل الخبراء يعتقدون أن لا، وخصوصاً بسبب المسألة النووية.

يبدو أن بنيامين نتنياهو يعتقد خلاف ذلك. هذا مدهش، لا لأنه كرس العقود الأخيرة للصراع ضد النووي الإيراني، بل لأنه حذر قبل سنة فقط من على كل منصة ممكنة من اتفاق الغاز مع لبنان، وقضى بأنه خطر أمني على إسرائيل. أما الآن فيقف خطر أكبر على جدول الأعمال بعدة إضعاف الحسم فيه في أي تجاه كان سيصمم وجه المنطقة لسنوات عديدة.

* * *

إسرائيل اليوم: التعيين الذي سيؤدي إلى عاصفة في وزارة جيش العدو!!

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

قام رئيس أركان العدو "هرتسي هليفي"، الأحد، بدعم من وزير جيش العدو "يوآف غالانت"، بتعيين العميد "هشام إبراهيم" في منصب رئيس الإدارة المدنية، دون علم الوزير في وزارة جيش العدو المسؤول عن الإدارة المدنية "بتسلئيل سموتريتش."
فيما طالب "سموتريتش" بترقية وتعيين شخص آخر إلى هذا المنصب الحساس، إلا أن مرشحه قوبل بالرفض من قبل الاثنين اللذين اختارا "إبراهيم" للمنصب.

وجاء في الاتفاق الموقع بين الوزيرين في حكومة العدو "يوآف غالانت" و"بتسلئيل سموتريتش" عند تشكيل الحكومة بشأن تقسيم السلطات بينهما، أن "الوزير الإضافي" لن تكون له صلاحية فيما يتعلق بتعيينات العسكريين، وأن التعيينات في الوظائف المدنية بالإدارة المدنية فقط ستكون تحت المسؤولية الوزارية للوزير الإضافي، بمعنى آخر، تعيين رئيس الإدارة المدنية ليس من صلاحيات "سموتريتش"، لكن من الطبيعي أن الوزير المعين طلب مرشحاً هو اختاره وتم رفضه.

رفضت مصادر مطلعة ادعاءات مطالب "الوزير المكلف بوزارة الجيش" بالتدخل في تعيين رئيس الإدارة المدنية، وقالت إن "تعيين الضباط من مسؤولية رئيس الأركان وحده، ومن المهم الإشارة إلى أن وعد "سموتريتش" الانتخابي كان حل الإدارة المدنية من أجل تحويل النشاطات والخدمات في المستوطنات إلى مدنية.

يعتبر منصب رئيس الإدارة المدنية منصباً حساساً، ومن المفترض أن تعكس قدرة "سموتريش" على العمل في الميدان، لكن في المنظومة الأمنية يقولون إن التوتر بين "غالانت" و"سموتريتش" حاضراً، بل ويؤثر على التنسيق بين الوزيرين. وبعد أن اختار "غالانت-" من خلال رئيس الأركان- رئيس الإدارة المدنية، سيكون بإمكان "سموتريتش" اختيار نائب له أو أي موظف آخر من المستوى المدني.

* * *

"سموتريتش" يقرر قرصنة 30 مليون شيكل من أموال السلطة شهريا

أصدر وزير مالية العدو "بتسلئيل سموتريتش"، قرارًا بقرصنة مبلغ 20-30 مليون شيكل من عائدات الضرائب للسلطة " المقاصة" شهريا مقابل الكهرباء. وبحسب صحيفة "إسرائيل اليوم" ستقرصن مالية العدو مبلغ 20-30 مليون شيكل من عائدات الضرائب للسلطة مقابل الديون الشهرية على شركة كهرباء القدس.

ورغم أن شركة كهرباء القدس وهي شركة خاصة، والتي تزود مدن الضفة الغربية والقدس المحتلة بالكهرباء، إلا أن وزارة مالية العدو تزعم أنها شركة يغلب على ملكيتها مؤسسات وشخصيات تابعة للسلطة الفلسطينية مباشرة. وتزعم مالية العدو أن أن 19٪ من مساهمي الشركة هم من المجالس البلدية الفلسطينية (60٪ عائلات فلسطينية مع أقل من 1٪ من الأسهم) إضافة لـ 7 من أصل 18 من أعضاء مجلس إدارتها هم أعضاء في البلديات الفلسطينية. وتدّعي مالية العدو أن المديونية السابقة على السلطة بملف الكهرباء لوحده يبلغ 2 مليار شيكل وسيتعين على "سموتريتش" تسوية هذه المسألة بالاتفاق مع مجلس الأمن القومي للعدو، ومكتب "نتنياهو" فهذا حدث سياسي من المحتمل أن يؤدي أيضا إلى تدخل الأمريكيين، الذين يعملون على إنقاذ السلطة من الانهيار الاقتصادي.

* * *

يديعوت أحرونوت: "نعمل لدى مخربين".. هكذا يرى "الاحتياط" أنفسهم في حكومة "وزير الأمن القومي"

بقلم عيناب شيف

ترجمة: صحيفة القدس العربي

منذ بدأت المنشورات عن نية رجال الاحتياط وقف التطوع عقب خطة تغيير النظام، تساءل كثيرون وكثيرات ماذا لتشريع موضع خلاف والمس بأهلية الجيش؟ ينبغي أن نقول إن معظم الحجج التي أطلقت كانت بعيدة عن أن تكون مرضية: فتقليص علة المعقولية لا يجعل إسرائيل "دكتاتورية"؛ و"الإجماع الواسع" هو اصطلاح غريب بعد إجراءات محملة بالمصائر، كإقامة المستوطنات وتعميق الاحتلال واتفاقات أوسلو وإخلاء مستوطنة "غوش قطيف" وطريقة "حكومة البدائل". وبشكل عام، كل محب للديمقراطية عليه أن يقلق من إقامة سلطة رابعة، بل وحاسمة مثل المحكمة الدستورية لسلاح الجو والوحدات الخاصة. لكن برعاية الظاهرة التي تسمى "وزير الأمن القومي" وارتجال آخر من جانبه مع إمكانية كامنة عالية للمصيبة (وفي الهوامش أيضاً بمساعدة مدفعية تتمثل بالهدية التي لا تقف عن تقديمها النائبة تالي غوتليف)، مع ذلك يمكن أن نضع خطوطاً بين السياسي والدستوري والأمني. إن الصورة المقلقة الناشئة تبين ما الذي يزعج أناساً ساهموا بجل حياتهم الراشدة في صالح هدف معين، ويشعرون الآن كيف يتغير، بحيث لا يمكن التعرف إليه، ولم يعد لهم ترف أخلاقي متمثل بمواصلة خدمته. هذا لا يعني أن وقف التطوع ليس خطيراً على نحو مخيف. هذه فرصة بالفعل، للناظرين الشرفاء على الأقل، لأن ينظروا بعيون مفتوحة إلى الحاضر الذي أدى إلى اتخاذ أعمال غير مسبوقة في حدتها. إن أمر الوزير إيتمار بن غفير لتقليص زيارات عائلات السجناء الأمنيين، الذي كشفه الجمعة زميلي يوسي يهوشع، لم يتخذ

بخلاف مشورة المستوى المهني: لم يسألهم أحد. ولما كان الأمر كذلك، لم يكن على أي حال إعداد مناسب. من فهم المعنى هو رئيس الوزراء، الذي تكبد عناء أن يصدر بياناً شاذاً قبل دخول السبت، حتى بمستوى حكومة الإيضاحات التي يصعب عليه إدارتها منذ ثمانية أشهر. غير أن هذا أيضاً لم يجدِ نفعاً: بن غفير الذي لا يزال يتكبد عناء عرض نفسه كـ "رجل قوي" (ونذكر بأن قائمة إداناته أسمك من ملحق العيد)، يصر على أنه المرجعية الحصرية في الموضوع. وعلى حد نهجه، لا حادة لشيء (جلسة كابينت مثلاً) باستثناء هرائه وخط يده كي ينفذ على الفور تعليمات قد تكلف حياة البشر. وماذا عن محكمة العدل العليا؟ من أجل هذا، سحبت منها قدرة الرقابة القضائية على قرار وزير ما حسب علة المعقولية.

إن السيناريو المتطرف هو أن المس بزيارات السجناء سيؤدي إلى تصعيد ليس داخل السجون فحسب، بل أيضاً خارجها. فتصوروا الآن كيف يمكن لنزوة بن غفير دون أي دعم مهني وحتى بخلاف موقف رئيس الوزراء (المنتخب!) أن تؤدي إلى إطلاق الصواريخ من غزة. الرد الواجب سيكون الرد على الهجوم. وهكذا تحصلون على يوم أو يومين أو أكثر من المعارك (جرحى في الأجساد، جرحى في النفوس، قتلى)، بدايتهم بسبب قرار اتخذ بخلاف أي معيار منهاجي للسلوك المسؤول.

والآن ضعوا أنفسكم مكان أولئك الذين يتلقون الاستدعاء لخدمة الاحتياط. وكذا مكان رجال الخدمة الدائمة الذين سيكونون مطالبين بأن يقاتلوا في السبت أو يقصفوا غزة بسبب بن غفير. إذا لم يكن هذا بكاف، فإنهم سمعوا أيضاً من النائب غوتليف بأنهم "يعملون لدى المخربين": ألا ترون لماذا يرون أن العلم الأزرق الأبيض آخذ في الاسوداد؟

* * *

هآرتس: خلافاً لميثاق اللاجئين الدولي: "متسللون ويجب إبعادهم".. هذا ما خلص إليه طاقم الكهانية إزاء الجالية الإريترية

انقضت الحكومة الكهانية الشعبوية على أحداث العنف في جنوب تل أبيب أول أمس بين مؤيدي النظام في إريتريا، ومعارضيه، والشرطة كلقية ثمينة. فمنذ السبت، سارع مكتب رئيس الوزراء للإعلان عن انعقاد طاقم خاص "لاتخاذ وسائل... بما فيها الإبعاد". أعلن نتنياهو في المداولات أن الهدف هو إعداد "خطة محدثة لإخراج كل المتسللين غير القانونيين من إسرائيل". لقد تنكر نتنياهو للاتفاق الذي حققه في 2018 مع مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة وتراجع عنه في الغداة عقب انتقاد من اليمين. واستهدف الاتفاق تسوية استيعاب 16 ألف طالب لجوء موجودين في إسرائيل، لكن حسب نتنياهو: "هناك أمر واحد لم نقترحه، وخير أننا لم نقترحه، هو مخطط الأمم المتحدة". كذب بكل وقاحة.

أما وزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، فقد سارع إلى اتهام قضاة المحكمة العليا: "في أعمال الشغب التي جرت السبت، والتي كانت مجرد مقدمة لما ينتظرنا إذا لم نعد المتسللين إلى بلادهم الأصلية، هناك مسؤول واحد فقط: محكمة العدل العليا".

كما أن وزير العدل، يريف لفين، قفز على الفرصة لربط الاضطرابات بتبرير الانقلاب النظامي. وكان مهماً لإيتمار بن غفير أن يسمحوا له باحتجاز معظم الإريتريين الذين اعتقلوا في الحماية، كما يسمح التعديل على قانون منع التسلل. بمعنى اعتقالهم إدارياً بدون محاكمة، بدون لائحة اتهام أو قيد زمني.

لا يوجد شيء شعبوي ورخيص أكثر من المس بحقوق الإنسان لعديمي حقوق المواطن. ما يمنع إسرائيل من طرد الإريتريين إلى إريتريا هي سياسة عدم الإبعاد التي وقعت عليها إسرائيل إزاء الإريتريين في ميثاق اللاجئين – الذي يقضي بأنه لا يمكن طرد معارض نظام يطلب لجوءاً وإعادته إلى دولته نظراً لخطر على حياته.

مع بداية 2013 ما كان لمواطني إريتريا أن يتقدموا بطلبات لجوء، لأن إسرائيل رأت فيهم ذوي "حماية جماعية". وهذا أعطاها ذريعة لتجاهلهم جماعياً وعدم فحص طلبات خاصة. عند البدء بفحص طلبات اللجوء، في 2013 رفضت ببساطة. وحتى كانون الثاني 2022 رفضت الدولة 98.5 في المئة من طلبات لجوء الإريتريين وأبقتهم عديمي المكان.

إن رفض إسرائيل فحص طلبات اللجوء كما يفترض ميثاق اللاجئين للأمم المتحدة هو أيضاً سبب الجلبة التي وجدت تعبيرها في انفجار العنف. فكيف يكون بين أوساط طالبي اللجوء مؤيدون للنظام؟ لو كانت إسرائيل تفحص طلباتهم لتمكنت من تشخيص جزء على الأقل من أولئك وأعادتهم إلى دولتهم وأعطت ملجأ لمن يحتاجه حقاً. غير أن العنف يشكل لكارهي الأجانب في الحكم فرصة للاستهتار بالقانون وبالمواثيق الدولية وطرد الجميع أو حبسهم بدون محاكمة وبدون قيد زمني.

* * *

هآرتس : خمس فلسطينيات: مجندات مسلحات أمرننا بالتعري وهددن بإطلاق كلب نحونا

بقلم عميرة هاس

جنديتان ملثمتان وتحملان البنادق ومعهما كلب هجومي، أجبرتا خمس فتيات فلسطينيات من نفس العائلة من مدينة الخليل، كل منهن على حدة، على خلع ملابسها والدوران أمامهما عاريات، هذا ما قالته الفتيات. وحسب قول هؤلاء الفتيات، فإن المجندات هددن بإطلاق الكلب عليهن إذا لم يمتثلن. في الوقت نفسه، اكتفى الجنود بفحص جسدي للرجال، ولم يجبروهم على التعري. جرت الحادثة أثناء اقتحام بيت، الذي حسب المعلومات الاستخبارية، كان فيه سلاح.
26 شخصاً، بينهم 15 طفلاً في أعمار 4 أشهر وحتى 17 سنة، يعيشون في ثلاث شقق لعائلة العجلوني في الحي الجنوبي في الخليل. في 10 تموز عند الساعة 1:30 ليلاً، اقتحم محيط البيت نحو 50 جندياً، حسب تقدير أبناء العائلة، وكان معهم كلبان على الأقل. نصف الجنود تقريباً انتشروا داخل الشقق وتجولوا فيها، بعد أن أيقظوا السكان بأضواء مصابيحهم والطرق على الأبواب والتهديد بتحطيمها. حسب أقوال أبناء العائلة، كان معظم الجنود ملثمين، لا يرى منهم سوى عيونهم. أحد الجنود، الذي كان يبدو أنه القائد المسؤول والذي كان وجهه مكشوفاً، كان يرتدي سروالاً عسكرياً وقميصاً عادياً بكم قصير. من هو؟ الفتيات لا يعرفن.
في الساعة 5:30 صباحاً، خرج الجنود من البيت ومعهم الابن البكر حربي، الذي تم اعتقاله. قال أبناء العائلة إنهم علموا باختفاء كيس فيه مجوهرات اشتراها الابن محمد بمناسبة زواجه القريب. يقدر ثمن المجوهرات بنحو 40 ألف شيكل. ذهب الرجال إلى الشرطة في مستوطنة "كريات أربع" لتقديم شكوى. وهناك سمعوا أنه "لم تتم سرقة شيء". ولكنهم صمموا على أنها سرقت. في اليوم التالي، اتصلت الشرطة بمحمد وقالت له: تعال لأخذ الذهب. لأن الجنود اعتقدوا أن الكيس يحوي رصاصاً. ديالا، زوجة حربي، قالت إنه بعد الاقتحام اكتشفت أن 2000 شيكل اختفت من أحد الجوارير، ولكن لم تتم

إعادتها. الفتيات اللواتي طلب منهن خلع ملابسهن هن: الأم عفاف (53 سنة)، والابنة زينب (17 سنة)، والكنائن الثلاثة أمل وديالا وروان، في العشرينيات. وحسب قولهن، فإنه تم إدخالهن، كل منهن على حدة، إلى غرفة الأبناء الصغار أمل وعبد الله، الملونة بالأزرق والوردي وفيها دب من الفرو يحرسها. الأولى التي طلب منها الدخول هي أمل (25 سنة)، وقد أُجبرت على التعري أمام ثلاثة من أولادها الأربعة الذين استيقظوا للتو من النوم. أمل وصفت كيف أنهم كانوا يبكون ويصرخون خوفاً من البنادق ومن الكلب. وشاهد الأولاد كيف أن النساء اللواتي يرتدين الزي العسكري والملثمات يشرن بأياديهن وبلغة عربية ركيكة ويأمرن الأم بخلع ملابس الصلاة. هي خلعت الملابس وطلبن منها التعري، لكنها احتجت على ذلك وأشارت إلى البنطال القصير والبلوزة التي كانت ترتديها كي تشرح لهن بأنها لا تخفي أي شيء. عندها أطلقت المجندات الكلب الضخم، كما وصفت، الذي اقترب منها إلى درجة أنه كاد يمس بها. كل ذلك الوقت كان الأولاد يصرخون وهم خائفون. "أبعدوا الكلب"، توسلت للمجندات، "لأن الأولاد خائفون". عندها اضطرت إلى التعري واضطر أولادها إلى رؤيتها وهي تمتثل لأوامر المجندات وتدور عارية أمامهم. وهي تبكي بسبب الإهانة والعجز. بوجه مكفهر، وهم يرتجفون، تم إخراجهم من الغرفة بعد نحو عشر دقائق. الفتاة الثانية التي تم استدعاؤها إلى الغرفة هي الأم عفاف. وقد أوجزت بالوصف، وقالت بأن المجندات أشرن لها بعربية ركيكة إلى خلع ملابسها، وارتدائها، والخروج.

حسب أقوال أبناء العائلة، تم في ذلك الوقت احتجاز أبناء البيت الآخرين في غرفتين داخل الشقة، النساء والأطفال وحدهم، والرجال وحدهم. وقف قرب باب كل غرفة جنديان أو ثلاثة مسلحين، ومنعوا أبناء العائلة من إصدار أي صوت. جاء بين حين وآخر، جندي وأبلغ الجنود الآخرين بشيء ما. أثناء احتجازهم، سمع أبناء العائلة صراخ أمل وأولادها. بعد ذلك صراخ الفتيات الأخريات. وسمعوا أيضاً ضجة التفتيش والنبش في الشقق الأخرى، والطرق وفتح وإغلاق الجوارير وصوت صراخ الجنود أيضاً.

التقارير التي تتضمن تجريد النساء من الملابس أثناء اقتحامات الجنود لبيوت الفلسطينيين، غير كثيرة. في 15 سنة من عملها في "بتسيلم" وثقت منال الجعبري، الباحثة في المنظمة في الخليل، نحو 20 حالة كهذه. ولكن حسب تقديرها، فقد ازدادت الشهادات عن تجريد كامل للنساء بواسطة التهديد بالبنادق في الأشهر الأخيرة. بشكل عام، النساء يرفضن إجراء مقابلات معهن والتحدث مع المراسلين عن هذه التجربة الصادمة التي مررن بها، قالت. لكن فتيات عائلة العجلوني وافقن على التحدث والكشف عن أسمائهن شريطة أن لا يتم تصويرهن.

الجعبري نفسها قالت إنه طلب منها خلع ملابسها بالكامل أثناء تفتيش ليلي جماعي أجراه الجيش في بيوت كثيرة في الخليل بعد قتل مستوطنة من بيت حجاي، في 21 آب. "لقد لفتت انتباهي الكاميرا التي كانت على جبين مجندة، فرفضت التعري. أزالت المجندة الكاميرا، وصممت على موقفي، وربما لأنني عضوة في "بتسيلم" فقد تراجعن عن طلبهن"، قالت. "لكن الجنود قلبوا كل أغراض البيت وتركوها محطمة، ولم أعرف كيف أبدأ في ترتيبها. هكذا فعلوا في بيوت أخرى وفي تفتيشات أخرى، وأيضاً في بيوت عائلة العجلوني". في محادثة مع "هآرتس" الأحد، سمعت فتيات عائلة العجلوني من باحثة "بتسيلم" عن تجربتها الغضة. تذكرن: شاهدن أيضاً شيئاً ما على جبين المجندات اللواتي طلبن منهن التعري تحت تهديد البنادق والكلب. الآن أضيفت إلى صدمة التفتيش مسألة مزعجة، وهي: هل قامت المجندات بتصويرهن عاريات. في بداية المحادثة، لم تتذكر الفتيات بالتأكيد إذا كانت المجندات ملثمات، ثم تذكرن: "واضح أنهن كن ملثمات. عندما دخلت كل واحدة منا على حدة إلى

الغرفة، قامت المجندات بتحريك القبعة التي كانت على رؤوسهن ووجوههن قليلاً كي نرى أن لديهن شعراً طويلاً، أي أنهن نساء"، تذكرت ديالا والسلفة الصغيرة زينب.

أثناء المحادثة التي جرت معهن الأسبوع الماضي، كانت أمل الوحيدة الغائبة من بين الفتيات الخمس اللواتي تعرين. فقد ذهبت للشراء استعداداً لاحتفال الزواج. الحياة مستمرة، السنة الدراسة بدأت. عادت الابتسامة بالتدريج إلى وجوه النساء والأولاد. أخذت الجعبري إفاداتهن بعد يوم على التعري، في 11 تموز. وفي التقرير الذي كتبته على الفور، أحسنت وصف الصدمة والذعر اللذين شعرت النساء بهما ما زلن. ما زلن يشعرن بها حتى بعد مرور أسابيع. الأولاد استيقظوا ليلاً خائفين وتبولوا في الفراش. الفتيات شعرن بأن الجنود ما زالوا في البيت، والجميع يقفزون عند سماع أي صوت في الخارج.

في مرحلة معينة، بقي الأولاد وحدهم أثناء الاقتحام مع الجنود المسلحين في الصالون، لكن بدون الأمهات، اللواتي تم نقلهن بعد التفتيش إلى الممر القريب. الأولاد بكوا خوفاً. الجنود استجابوا بشكل جزئي لطلب الأمهات وسمحوا لهن بأخذ رضيعين. الجدة عفاف وأحد أحفادها قالا للصحيفة بأن الجنود حاولوا تهدئة الأولاد الذين بقوا في الصالون.

من المتحدث بلسان الجيش الإسرائيلي جاء: "في إطار التفتيش، تم العثور على كيس أسود ومغطى بالسولوفان وتم أخذه مع السلاح الذي عثر عليه. تم فتح الكيس في غرفة التحقيق، ووجد أن الأمر متعلق بمجوهرات. في اليوم التالي للتفتيش، جاء شقيق المعتقل ووقع على أنها مجوهرات تعود للعائلة وأخذها. الادعاء بسرقة 2000 شيكل، لا نعرف عنه ولا نعرف عن أي شكوى بخصوص ذلك. إذا تم تلقي مثل هذه الشكوى، فسيتم فحصها كالعادة".

* * *

سفيرة إسرائيلية تحذر: أخطاء سياستنا الخارجية ستكون عواقبها مدمرة

ترجمة: عدنان أبو عامر . موقع عربي21

حذرت دبلوماسية إسرائيلية من الأخطاء التي ينتهجها الاحتلال في سياسته الخارجية، وما قد يترتب عليه من "عواقب مدمرة."

روث واسرمان لاندا، عضوة الكنيست والدبلوماسية السابقة، وخبيرة السياسة الخارجية والساحة العربية، قالت: "نستحضر وزراء الخارجية السابقين شمعون بيريس، ويغآل ألون، وغولدا مائير وأفا إيفان وغيرهم الكثير، الذين أُطلق عليهم "الدبلوماسي رقم واحد في الدولة"، ممن جعلوا من مناصبهم وسيلة لزيادة تأثير الاحتلال على دول العالم في القضايا الاقتصادية والأمنية وغيرها، وحرصوا على وضع وزارة الخارجية بمكانها الصحيح في السياسة الإسرائيلية." وأضافت: "أما اليوم، فإن هناك تراجعا مستمرا في مكانة الوزارة التي أصبحت منصة جذابة للترويج الذاتي، ونادرا ما تحظى بالاحترام الذي تستحقه في عملية صنع القرار في إسرائيل." وأضافت في مقال نشرته صحيفة معاريف أن "السنوات الأخيرة شهدت تعيين سياسيين إسرائيليين في منصب وزير الخارجية، دون وجود صلة واضحة بينهم وبين العلاقات الخارجية، وحتى عندما تم تعيين سياسيين جديرين في المنصب، فإن انخفاض قيمة وتأثير الوزارة على صنع القرار، وانخفاض ميزانيتها مع مرور الوقت، تسبب في أن عمل الدبلوماسيين الإسرائيليين أصبح أكثر صعوبة في التنفيذ، فالراتب الضئيل الذي يدفع لهم يجعل من الصعب تصور أنه يمكنه تمثيل دولة في الخارج."

وأشارت إلى أن "تقرير مراقب الدولة سلّط الضوء على النقص الكبير في القوى العاملة بوزارة الخارجية، على خلفية العدد المتزايد لبعثات الاحتلال في مختلف دول العالم، في حين أن رواتب الموظفين كما هي، كما أن التغييرات المتكررة للحكومة، بجانب ميزانية الوزارة المتضائلة، تجعل وزراء الخارجية يواجهون صعوبة في العمل خلال فترة وجودهم القصيرة في مناصبهم، ونظراً لتعقد الساحة السياسية الداخلية، والحاجة المستمرة لإرضاء شركاء الائتلاف، فقد ترسخت عادة تجريد وزارة الخارجية من أصولها ومسؤولياتها، بما في ذلك العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، ومواجهة حركة المقاطعة، ونزع الشرعية عن إسرائيل."

وأوضحت أن "الإسرائيليين ليسوا على دراية كافية بجميع التحديات التي يواجهها الدبلوماسيون، وما يبذلونه من جهود لصالح تعزيز المصالح الأساسية المتعلقة بالدولة، ومنها على سبيل المثال، أهمية إقامة علاقات مع السودان كجزء من اتفاقيات التطبيع، لأن هذه العلاقات توفر فوائد كبيرة على المستوى الجيو-ستراتيجي، باعتباره مدرجا في القائمة الأمريكية للدول الداعمة للإرهاب، لكن التعقيدات والحساسيات في العلاقات معه كثيرة ومعقدة، وأي خطوة غير متوازنة وغير دقيقة قد تسبب أزمة دبلوماسية، ناهيك عن أزمة أمنية كبيرة جدا، وهو ما يستدعي من إسرائيل إقامة المزيد من العلاقات الخارجية مع الدول الأفريقية التي لا تقيم معها علاقات دبلوماسية."

وأكدت أن "الجهد الدبلوماسي الإسرائيلي في أفريقيا يواجهه عمل دؤوب من الصين وإيران في القارة منذ سنوات بهدف تعزيز موطئ قدمهما، وبالتالي زيادة نفوذهما في قرار دولها، وقد ظلت إسرائيل تفعل ذلك لسنوات خلف الكواليس، مستفيدة من سلسلة طويلة من التدابير الدبلوماسية والدورات التدريبية في المجالات ذات القيمة المضافة، والمساعدات الإنسانية، والأصول التكنولوجية والمعرفة والابتكار والوصول الخاص للولايات المتحدة، بهدف تحقيق إنجازات سريعة، بما لا يعرض مكانة إسرائيل وأمنها للخطر، كما تسببت بذلك تصريحات وزير المالية بيتسلئيل سموتريتش ضد الولايات المتحدة، أهم دولة داعمة في المجال الأمني."

ويشير التدهور الجاري في علاقات الاحتلال الخارجية يتزامن مع ما تقوم به الصين وروسيا وإيران من محاولة لإنشاء تحالف ضد قوة الولايات المتحدة على الساحة الدولية، وليس صعبا أن نفهم أن الاحتلال ليس لها مكان في مثل هذا التحالف، رغم أن الولايات المتحدة أظهرت في السنوات الأخيرة ضعفًا في أحسن الأحوال، واعتمدت سياسة خاطئة وإشكالية في أسوأ الأحوال تجاه شركائها في الشرق الأوسط، لكنها لا تزال أفضل وأهم صديق لدولة الاحتلال. وفي الوقت ذاته، فإن التراجع الحاصل في الأداء الدبلوماسي الإسرائيلي يحدث في وقت تجد دولة الاحتلال نفسها مهددة للغاية على المستوى الأمني، داخليًا وخارجيًا، وفي الوقت ذاته فإن فرص إقامة علاقات تطبيعية مع العديد من دول المنطقة تجري بصورة غير مسبوقة، وأي خطأ في السياسة الخارجية سيكون له عواقب مدمرة من شأنها أن تؤدي لنتائج وخيمة، يستغرق وقتا طويلا لتصحيحه، إذا كان ذلك ممكنا من الأساس.

* * *

إلغاء زيارة كوهين وكيش إلى السعودية.. مشاركة إسرائيلية قائمة في مؤتمر "اليونسكو"

ترجمة: ربيع سواعد موقع عرب 48

ألغيت زيارة وزيري الخارجية والتعليم الإسرائيليين، إيلي كوهين ويوآف كيش، إلى السعودية، بعدما كان من المقرر أن يشاركا في مؤتمر لجنة التراث العالمي لمنظمة "اليونسكو" الأممية للتربية والثقافة والعلوم. ونسبت وسائل الإعلام الإسرائيلية إلغاء زيارة كوهين وكيش إلى المحادثات الجارية بوساطة واشنطن من أجل تطبيع العلاقات بين تل أبيب والرياض.

وكانت وزارة الخارجية الإسرائيلية قد تلقت دعوات لمشاركة وفد إسرائيلي قبل أن تقوم بإلغاء زيارة الوزيرين، في أعقاب مماطلة السعودية في إصدار تأشيرات الدخول لأراضيها؛ حسبما ذكرت تقارير إسرائيلية. وبحسب التقارير، فإن مسؤولين أميركيين تحدثوا مع آخرين إسرائيليين في الأسابيع الأخيرة، ونقلوا لهم بأن "الزيارة مبكرة جدا وتضع السعوديين في وضع معقد في ظل المحادثات الجارية". وأشارت إلى أنه من المزمع أن يشارك وفد إسرائيلي مهني في المؤتمر المقرر يوم 10 أيلول/ سبتمبر؛ لكن دون أن يضم تمثيلا على مستوى وزراء الحكومة الإسرائيلية.

ومما يذكر أن السعودية كانت قد وقعت اتفاقية مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)، تعهدت فيها بالسماح لممثلين إسرائيليين بالمشاركة في مؤتمر لجنة التراث العالمي. وجرى توقيع الاتفاقية آنذاك بعد أشهر من المفاوضات بين مسؤولي اليونسكو والسلطات السعودية بشأن ما يعرف باسم "اتفاقية الدولة المضيفة"، التي يعتبر التوقيع عليها شرطا لبدء الاستعدادات لتنظيم مؤتمر لجنة التراث العالمي.

وكانت السعودية قد منعت فعليا في آذار/ مارس الماضي، مشاركة وفد إسرائيلي برئاسة وزير الخارجية، إيلي كوهين، في مؤتمر لمنظمة السياحة التابعة للأمم المتحدة من خلال المماطلة في إصدار تأشيراتهم، ومناقشة الترتيبات الأمنية.

وفي سياق محادثات واشنطن والسعودية، قالت مصادر أميركية وفلسطينية إن مستشار الرئيس الأميركي لشؤون الشرق الأوسط، بريت ماكغورك، سيزور السعودية الأسبوع الحالي حيث سيلتقي وفدا من السلطة الفلسطينية للتباحث حول ما قد يحصل عليه الفلسطينيون في إطار اتفاق تطبيع علاقات بين إسرائيل والسعودية؛ حسبما نقل عنهم موقع "واللا" الإلكتروني الإثنين. وتعتبر الإدارة الأميركية أنه في حال حقق الجانب الفلسطيني مكسبا من اتفاق تطبيع علاقات سعودي – إسرائيلي، فإن من شأن ذلك أن يسهل حصول الإدارة على دعم أعضاء من الحزب الديمقراطي في مجلس الشيوخ الأميركي لأجزاء أخرى في صفقة أمنية – عسكرية بين الولايات المتحدة والسعودية، تشمل حلفا دفاعيا بينهما وبرنامجا نوويا مدنيا في السعودية. وفي حال عارض الجانب الفلسطيني الصفقة، أو انتقدها، فإنه سيكون من الصعب إقناع سيناتورات ديمقراطيين بتأييد الصفقة.

وكان رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، قد أعلن مؤخرا أنه يرفض تقديم تنازلات للجانب الفلسطيني، وأنه خلال الاتصالات مع الولايات المتحدة والسعودية لم يُطرح الموضوع الفلسطيني بشكل جدي.

* * *

هرتسوغ يتوسط مفاوضات للتسوية بين الائتلاف والمعارضة بشأن "إصلاح القضاء"

يتوسط الرئيس الإسرائيلي، يتسحاق هرتسوغ، مفاوضات "سرية وغير مباشرة" بين الائتلاف الحكومي والمعارضة من أجل التوصل إلى تسوية بخصوص خطة "إصلاح القضاء"، فيما نفى "الليكود" عقد أي مفاوضات أو التوصل إلى تسوية مع المعارضة بهذا الصدد. وأورد ديوان هرتسوغ أن "الرئيس يقوم في الأسابيع الأخيرة بعقد محادثات مع قادة الائتلاف والمعارضة بهدف التوصل إلى اتفاقات واسعة"، وشدد على أنه "لم يتم التوصل إلى أي اتفاق حتى الآن". وينص مقترح هرتسوغ للتسوية بين الائتلاف والمعارضة على صيغة مخففة من قانون ذريعة عدم المعقولية، وعدم تغيير لجنة تعيين القضاة على أن تبقى الغالبية المطلوبة لتعيين القضاة 7 من 9 أعضاء، وتجميد التشريعات لمدة عام ونصف على أن يرتكز ذلك على قانون أساس.

وأشار ديوانه إلى أن "هرتسوغ يسعى إلى منع أزمة قانونية والتوصل إلى حل من أجل الحفاظ على الديمقراطية ووحدة الشعب في إسرائيل"، مشددا على أن "هذا المقترح هو الذي وافق عليه نتنياهو، وهو الذي سيقودنا للتقدم أكثر والموافقة عليه من قبل الائتلاف".

وأفادت وسائل إعلام إسرائيلية، بأن مفاوضات هرتسوغ تجري مع ممثلين عن حزب "المعسكر الوطني" الذي يترأسه بيني غانتس وممثلين آخرين عن "الليكود" وعن منظمي الاحتجاجات. وقام ديوان هرتسوغ بنقل استفسارات عن تفاصيل مقترح التسوية إلى مسؤولين في "المعسكر الوطني" من أجل فحص ردهم ومدى تجاوبهم معه، فيما لم يتم إرسال ذلك إلى "يش عتيد" الذي يعارض أي مفاوضات قبل بت المحكمة العليا في الالتماسات المقدمة ضد الحكومة.

ونقل موقع "واللا" الإلكتروني عن مسؤولين مطلعين على التفاصيل، أن نتنياهو وهرتسوغ أجريا في الأيام الأخيرة "محادثات مكثفة" حول مقترح التسوية بشأن تشريعات "إصلاح القضاء". واعتبروا أن المحادثات بين مقربي نتنياهو وهرتسوغ وصلت إلى "مرحلة متقدمة جدا"، فيما أبدى الائتلاف استعداده للتوصل إلى تسويات لم يتفق عليها حتى الآن مثل إجراء "تغييرات طفيفة فقط" على لجنة اختيار القضاة، والذي سيتم تطبيقه اعتبارا من الكنيست القادمة. وأشار المطلعون نفسهم إلى أن "نتنياهو يريد الإعلان عن تجميد التشريعات في الأيام أو الأسابيع القادمة"، فيما يقوم مقربون من نتنياهو بالضغط على هرتسوغ لنشر مقترح التسوية حتى بدون موافقة المعارضة، الأمر الذي لم يلق تجاوبا من قبل الرئيس الإسرائيلي. وفسر مسؤول إسرائيلي رفيع موقف نتنياهو ومرونته تجاه مقترح التسوية بالقول إن "الأمر يتعلق أيضا بالسعودية، حيث يريد تهدئة الأجواء من أجل تحقيق إنجاز سياسي". ونفى "الليكود" ما تم تداوله واعتبر أن "ما تم نشره غير صحيح ولم يتم التوصل إلى أي اتفاق"، فيما انتقد عدد من الوزراء بينهم بن غفير وسموتريتش مقترح التسوية. ورد مسؤول في "يش عتيد" الذي لم يكن ضالعا في المفاوضات المذكورة، بالقول إن مقترح التسوية أغلق في المفاوضات الأخيرة بديوان هرتسوغ، ومنذ ذلك الوقت نتنياهو أدار وجهته إلى الخلف

* * *

ليفين ينفي تسوية بشأن الخطة القضائية: "لا علم بوجود تو افق"

ترجمة: بلال ضاهر. موقع عرب 48

نفى وزير القضاء الإسرائيلي، ياريف ليفين، اليوم الثلاثاء، وجود تسوية بتجميد تشريعات خطة "الإصلاح القضائي" الحكومية لإضعاف جهاز القضاء، طرحها رئيس الدولة، يتسحاق هرتسوغ، وقالت مصادر في ديوانه، أمس، إن رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، عبر عن موافقته على تسوية. واعتبر هرتسوغ، صباح اليوم، أن مقترحه يشكل "فرصة نادرة من أجل التوصل إلى توافقات، وأدعو القادة إلى التحلي بالمسؤولية".

وقال ليفين لإذاعة "كول بَرمَا" إنه "لا يمكن الموافقة على مقترح التسوية الجديد، وهو لا يغيّر الأمر الأساسي المطلوب في تغيير (تركيبة) لجنة تعيين القضاة، ولا علم لي بوجود توافق. وبموجب علمي بالأمور، فإن المعارضة ليست مستعدة لأي شيء". ووصف ليفين النشر عن مقترح هرتسوغ بأنه "شائعات". وأضاف أنه "لا يوجد تغيير لدى رئيس الحكومة بخصوص الإصلاح، وهذا موضوع التزمنا به منذ فترة طويلة وتم التعبير عنه بالاتفاقيات الائتلافية، وهو ضروري من أجل إنشاء، أخيرا، قدرة على الحكم. وأنا أتلقى الدعم من رئيس الحكومة". وتابع ليفين أنه "لا علم لي باتصالات جدية جارية، وتوجد أفكار متنوعة يتم إلقاؤها في الهواء، لكن الطريق للوصول إلى توافقات ليست بإطلاق بالونات تجارب وإنما بأن يجلس الواحد مع الآخر وبحث الأمور وإجراء اتصالات حول توافق". واعتبر أنه "لا يوجد أي سبب لعدم حدوث أمر كهذا، وهكذا كان الوضع في الكنيست دائما. وأعتقد أن في هذا الموضوع أيضا، وإذا كانت هناك إرادة حقيقية للتوصل إلى توافقات، فإن هذا أمر ممكن، ويستوجب الجلوس والتحدث فقط".

وترددت تقارير في وسائل الإعلام، أمس، حول إجراء نتنياهو وهرتسوغ محادثات مكثفة في الأيام الأخيرة حول خطة تتعلق بتشريعات الخطة القضائية، وتشمل تجميد التشريعات لمدة 15 – 18 شهرا، وأن يتم إرساء ذلك بقانون، وتخفيف قانون إلغاء ذريعة المعقولية. وبحسب هذه التقارير، فإن الاتصالات بين مقربين من نتنياهو وموظفين في ديوان رئيس الدولة في مرحلة "متقدمة جدا"، وأن جهات في الائتلاف عبرت عن استعدادها للتوصل إلى تسوية، وبضمن ذلك إجراء تغييرات ضئيلة فقط في لجنة تعيين القضاة، وأن يطبق ذلك خلال ولاية الكنيست القادمة. وأضافت التقارير أن الأغلبية المطلوبة لتعيين قضاة هي موافقة 7 من بين أعضاء اللجنة التسعة. ونقلت التقارير عن مصادر قولها إن نتنياهو معني بالإعلان عن تجميد، في الأيام أو الأسابيع المقبلة، وأن مقربين من نتنياهو يمارسون ضغوطا على هرتسوغ كي ينشر خطة التسوية حتى من دون موافقة المعارضة. ونقل ديوان هرتسوغ تفاصيل خطة التسوية إلى كتلة "المعسكر الوطني"، التي يرأسها بيني غانتس، وليس كوثيقة رسمية. ولم يتم تحويلها إلى حزب "يش عتيد"، الذي يرأسه يائير لبيد، من أجل الاطلاع عليها والتعقيب. وتشير التقديرات في صفوف المعارضة إلى أن احتمالات التوصل إلى توافقات ضئيلة، قبل نظر المحكمة العليا بالتماسات بشأن عقد لجنة تعيين القضاة وشطب قانون إلغاء ذريعة المعقولية.

* * *

هآرتس : لم نفكر في هؤلاء الفتيات حين ناضلنا من أجل حق الخدمة في أي مكان

بقلم أوريت كامير

ترجمة: فاتن أيوب . مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

إن هجوم عشرات الجنود المسلحين والملثمين وبحوزتهم كلاب على عائلة العجلوني في الخليل في جوف الليل أمر لا يطاق، حتى إن وصلت بالفعل تقارير عن أسلحة مخبأة في المنزل، وحتى لو تم العثور بالفعل على أسلحة. من السهل تخيل صراخ الفتيات والفتية، البكاء، الرعب، الارتباك. عجز الأمهات والأخوات وبالطبع أفراد العائلة الذكور.

إن مداهمة السكان المدنيين جريمة. إن إبقائها في حالة من العجز التام لعقود من الزمن، دون أي نية لوضع حد للأمر، جريمة لا تغتفر. إنه وضع يؤدي حتماً إلى تفشي إساءة استخدام السلطة؛ انتهاك خطير لحقوق الإنسان وتدمير نفوس المطلوبين للمشاركة. إن أهوال الاحتلال، التي ينفذها المستوطنون والجنود، رافقته منذ أكثر من خمسين عاماً، وهي الآن تتفاقم وتصبح أكثر خطرًا. لا جديد في ذلك. أولئك الذين يريدون أن يعرفوا، والذين لا يريدون - يواصلون النظر من بعيد ويلتزمون الصمت في وجه ما لا ينبغي السكوت عنه. لكن قد يكون هناك شيء جديد: المزيد من الإذلال الجنسي للنساء الفلسطينيات على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي، والمزيد من مشاركة المجندات في هذه الأضرار. تتأذى المزيد والمزيد من النساء.

تعرية امرأة في منزلها، بالقرب من أطفالها، بينما ينظر إليها عدد من المجندات ويهددن بإرسال كلب لها، يعد إذلالاً وإهانة للمرأة بسبب جنسها. وبحسب الأدلة، لم يكن مطلوباً من الرجال التعرّي، واكتفى الجنود بتفتيشهم الخارجي، وهو التصرف المعقول عند التحقق مما إذا كان الشخص يحمل سلاحًا أو مادة متفجرة. لا توجد ولا يمكن أن تكون هناك أي ضرورة عملياتية تبرر تعري النساء بالكامل أمام عدد كبير من الأشخاص. هذه إهانة من أجل الإهانة، من أجل إظهار سيطرة وقوة الأقوياء، وتوضيح الخضوع المطلق للمسيطر عليهم. أو ببساطة بسبب التجاهل التام لإنسانيتهم. ولا داعي للقول أن هذا انتهاك خطير لشرف المرأة: حيث تتضرر مكانتها وهيبتها وصورتها الاجتماعية عندما تعرف أنها أجبرت على الوقوف عارية أمام الجمهور. ولكن هذا يشكل أيضاً انتهاكاً خطيراً للكرامة الإنسانية: الاعتراف بالقيمة الإنسانية.

إن إذلال وإهانة أي شخص فيما يتعلق بجنسه هو تحرش جنسي يحظره القانون الإسرائيلي منذ عام 1998. مؤخرًا، شدد الكنيست على الأمر، وحدد أنه عندما يتم التحرش الجنسي بدافع قومي، فإنه يكون أكثر خطورة بمرتين من التحرش الجنسي الآخر، والعقوبة ستكون مضاعفة. أنا أعارض بشدة هذا التعديل التشريعي الذي يخفف من خطورة كافة الاعتداءات الجنسية الشائعة والمتكررة، ويعظم الجانب الوطني على الجانب الأبوي القمعي للاعتداءات الجنسية. لكن ليس هناك مثال أفضل للتحرش الجنسي بدوافع وطنية من إهانة المرأة الفلسطينية وإذلالها لأنها امرأة فلسطينية. لكن لا داعي للقلق، فالمجندات لن يصدر ضدهم حكمًا على التحرش الجنسي المتفاقم. ولا ينطبق القانون الإسرائيلي على الفلسطينيين الذين يعيشون خارج الخط الأخضر. ففي نهاية المطاف، لا تنطبق قوانين أي بلد إلا داخل أراضيها. باستثناء، بالطبع، عندما يتعلق الأمر بالمستوطنين؛ المواطنون الإسرائيليون الذين يعيشون خارج أراضي دولتهم، بالطبع قوانينها تحميهم. لذلك فإن التحرش الجنسي على خلفية وطنية بالنساء الفلسطينيات من قبل المجندات ليس محظورًا.

لقد جرى النضال النسوي في إسرائيل على مر السنين أيضًا من أجل حق المرأة في الخدمة في جميع المهن العسكرية. في إسرائيل، يعد الجيش ساحة مركزية للحياة المدنية، ولكي يصبحن مواطنات كاملات، يتمتعن بحقوق وواجبات وقيمة متساوية، يجب على النساء الاندماج في هذه الساحة أيضًا. لكن حين ناضلت النسويات - وما زلن يناضلن - من أجل حق

المرأة في الخدمة في الجيش، ليس من أجل السماح للمجندات بحرمان النساء الأخريات من الصورة الإنسانية، والإضرار بصورتهن الإنسانية. وعلى المجندات، مثل الجنود، أن يكن مخلصات أولاً وقبل كل شيء لشرف آدم وحواء، وأن يقفن في حراسة الإنسانية. وإن سلوك المجندات غير معززًا لمكانة المرأة، بل إذلالًا للجنس البشري بأكمله.

* * *

استطلاعات

استطلاع: تراجع "غانتس" وتقدم "لبيد" أمام "نتنياهو"

ترجمة الهدهد للشؤون الاسرائيلية

أشارت نتائج استطلاع للراي أجرته القناة الـ13، ونشر مساء الاثنين الى االنخفاض حزب "غانتس" بمقدار أربعة مقاعد ليحصل على 26 مقعدًا ويخلفه بفارق بسيط "الليكود" بـ 25 مقعدًا. ويزداد حزب "يش عتيد" قوة بثلاثة مقاعد ليحصل على 20 مقعدًا. وفيما يلي نتائج الاستطلاع:

ممحني هممملختي (غانتس) 26 مقعدا.

الليكود (نتنياهو) 25 مقعدًا.

يش عتيد (لابيد) 20 مقعدًا.

شاس (درعي) 10 مقاعد.

يهدوت هتوراة 7 مقاعد.

الصهيونية الدينية (سموتريتش) 6 مقاعد.

عوتسما يهوديت (بن غفير) 5 مقاعد.

إسرائيل بيتنا (ليبرمان) 6 مقاعد.

حداش / تعال (الطيبي) 5 مقاعد.

راعام (عباس) 6 مقاعد.

ميرتس 4 مقاعد

العمل (ميخائيلي) لا يتجاوز نسبة الحسم

بلد (شحادة) لا يتجاوز نسبة الحسم

وتحصل الأحزاب في الائتلاف الحالي على 53 مقعدًا فقط، بينما تحصل أحزاب المعارضة على 56 مقعدًا، والأحزاب العربية الطيبي + عباس 11 مقعدا. كما يعتقد 43% من المستطلعة آراؤهم أنه لا ينبغي إقالة بهاريف ميارا – مقارنة بـ 35% يعتقدون أنه ينبغي له ذلك، بين ناخبي الليكود: 67% يطالبون بإقالتها مقابل 11% يؤيدون إبقاءها بالإضافة إلى ذلك، يؤيد 66% من المستطلعة أراءهم قانون منع التجنيد الذي من المفترض أن يمنح الحريديم إعفاء شاملا من التجنيد، مقارنة بـ 20% يؤيدونه. حتى بين ناخبي الليكود فإن المعارضة لهذا القانون واضحة – 55% يعارضونه.

في الاستطلاع، سُئل المشاركون عما إذا كان ينبغي على نتنياهو، في ضوء الوضع الأمني والاجتماعي، تأجيل إجراءاته لإضعاف القضاء: 55% يعتقدون نعم، و32% فقط يريدون الاستمرار. لدى ناخبي الليكود صورة واضحة: 71% مصممون على مواصلة الإجراءات القضائية، و15% فقط يؤيدون التوقف.

* * *

تقارير

تايمز أوف إسرائيل: نتنياهو يتعهد مرة أخرى ببناء سياج حدودي طال الحديث عنه على طول الحدود مع الأردن

طرح رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يوم الأحد مرة أخرى فكرة بناء سياج على طول الحدود بأكملها مع الأردن لمنع التسلل إلى البلاد – وهي مهمة مكلفة لم تحقق تقدما يذكر في الماضي. وكتب نتنياهو على منصة التواصل الاجتماعي X (تويتر سابقا) "أقمنا سياجا على حدودنا الجنوبية (مع مصر) ومنعنا التسلل من هناك إلى إسرائيل .وبذلك أوقفنا أكثر من مليون متسلل من إفريقيا، الذين كانوا سيدمرون بلدنا." وأضاف: "الآن سنقيم سياجا على حدودنا الشرقية (مع الأردن) وسنضمن عدم التسلل من هناك أيضا. سنحمي حدودنا وسنحمي بلادنا"!

وأدلى رئيس الوزراء بتصريحاته بعد يوم من اندلاع اشتباكات غير مسبوقة بين مجموعتين من المهاجرين الإريتريين في جنوب تل أبيب. وتم نقل العشرات من مثيري الشغب إلى المستشفى بعد أن ردت الشرطة على الاشتباكات بالذخيرة الحية، كما أصيب العديد من أفراد الشرطة في المواجهات. وقد أعلن نتنياهو عن إنشاء مثل هذا السياج على طول حدود إسرائيل مع الأردن عدة مرات خلال العقد الماضي: في عام 2012 أمر مسؤولي الجيش الإسرائيلي ووزارة الدفاع بالبدء في التخطيط، وروج لبدء بناء سياج مجهز بأجهزة استشعار في الحدود الجنوبية مع الأردن في عام 2015، وأعلن في عام 2016 أنه يعتزم "إحاطة دولة إسرائيل بأكملها بسياج."

وفي وقت سابق من هذا الصيف، اقترح وزير الدفاع يوآف غالانت أيضا أن تقوم إسرائيل ببناء جدار أمني جديد على طول الحدود مع الأردن. وقال غالانت خلال اجتماع للجنة الشؤون الخارجية والدفاع بالكنيست في شهر يوليو إن "المنظمات الإرهابية حددت [الضفة الغربية] كنقطة ضعف، ووجهت العديد من الموارد هناك لغرض الهجمات. وبالنظر إلى المستقبل، نعتزم إقامة جدار على الحدود مع الأردن أيضا."

وهناك سياج قديم على طول الحدود التي يبلغ طولها 309 كيلومترات والتي يتقاسمها الأردن مع إسرائيل والضفة الغربية، على الرغم من أن مسؤولي الجيش والشرطة يقولون إنه يكفي لمنع معظم محاولات تهريب الأسلحة. وتم تجديد جزء يبلغ طوله 30 كيلومترا من الحدود مع الأردن، بالقرب من مدينة إيلات في أقصى الجنوب ومطار رامون الدولي الجديد، بطريقة مماثلة للجدارين الحدوديين الإسرائيليين مع مصر وقطاع غزة. وخصصت إسرائيل 300 مليون شيكل (88 مليون دولار) لجزء صغير من الحدود بالقرب من إيلات، مما يعني أن المشروع الذي يغطي الحدود الأردنية بأكملها من المرجح أن يكلف مليارات الشواكل. وتعتبر الحدود الإسرائيلية-الأردنية معقلا لمحاولات تهريب الأسلحة والمخدرات. وبحسب بيانات الشرطة، ضبطت السلطات الأمنية ما لا يقل عن 506 مسدسات و24 بندقية هجومية وثماني عبوات ناسفة، في 26 محاولة تهريب منفصلة على الحدود الأردنية منذ بداية العام الجاري.

ويقول المسؤولون إن الأسلحة التي عبرت الحدود – على الأرجح عشرات الآلاف خلال العقد الماضي – غذت تصاعد أعمال العنف في المجتمع العربي، واستخدمها مسلحون فلسطينيون في هجمات إطلاق نار على جنود ومواطنين إسرائيليين في الضفة الغربية. وفي الأسبوع الماضي، أعلن الجيش الإسرائيلي عن إحباطه لمحاولة تهريب متفجرات إيرانية الصنع إلى إسرائيل من الأردن قبل شهر.

* * *

i24NEWS: تقرير: وزراء إسرائيليون طلبوا المشاركة في مؤتمر لليونيسكو في السعودية

ذكرت القناة الإسرائيلي "13" أنه في أعقاب الضجة التي أثارها الكشف عن لقاء كوهين مع وزيرة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش، ألغت السعودية زيارة مخطط لها لوزير الخارجية الإسرائيلي ايلي كوهين ووزراء آخرين . وبحسب التقرير، كن من المتوقع عقد مؤتمر خاص لليونيسكو في السعودية، وبعد جهود عديدة حصلت إسرائيل على دعوة لوزير الخارجية ايلي كوهين والوزير يوآف كيش للمشاركة في الحدث، الا أن السعودية وضعت صعوبات كبيرة على وصولهم ولم توفر لهم

التأشيرات المطلوبة . وقال مسؤولون سياسيون إسرائيليون كبار إنه بعد طلب من الأمريكيين ، وزارة الخارجية سحب الدعوات، أي أن الوزراء الإسرائيليين لن يشاركوا- انما فقط خبراء إسرائيليون .

وذكر خلال المحادثة مع الأمريكيين قيل للمسؤولين الإسرائيليين أنه بالذات بسبب التقدم الاتصالات بين إسرائيل والسعودية- الطلب لإدخال وزراء إسرائيليين إلى أراضيها يضعها في موقف معقد. ولذلك اتفق أنه بدل أن لا يسمح السعوديون بدخول الوزراء، إسرائيل ستعلن عن سحبها طلب الدعوة. مسؤولون أمريكيون قالوا إن "هذا ليس الوقت، هذا مبكر جدا ."

* * *

مسؤول إسرائيلي: لن نضحي بأمننا مقابل التطبيع مع السعودية

ترجمة: أحمد صقر . موقع عربي21

أكد مسؤول سياسي كبير، أنه "لن يتم التضحية بأمن إسرائيل" في إطار المحادثات الجارية للتطبيع مع الرياض، بوساطة أمريكية. وأشارت مختلف وسائل الإعلام العبرية، إلى أن السعودية طرحت على الوليات المتحدة قائمة مطالب على رأسها ثلاثة أمور؛ حلف دفاع، مشتريات مكثفة للأسلحة وقدرات عسكرية وتكنولوجية متطورة، وبرنامج نووي مدني يتضمن تخصيب اليورانيوم داخل الأراضي السعودية. وزعم رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو الذي يزور قبرص حاليا، أن "هناك فرصة سانحة للتوصل إلى تطبيع مع السعودية"، زاعما أن "هذا التطبيع يمكن أن يؤدي إلى ربط قبرص واليونان ومنطقة الهند عبر السعودية"، وفق ما أوردته هيئة البث الإسرائيلي الرسمي "كان." وأفادت صحيفة" **معاريف** "في تقرير لها أعدته آنا براسكي، أنه "على خلفية محادثات التطبيع بين إسرائيل والسعودية، والتقارير التي تفيد بأن السعوديين يطالبون بإمكانية تطوير الطاقة النووية بشكل مستقل، تناول مسؤول سياسي كبير هذه القضية"، منوهة إلى أن "التطبيع المنشود مع السعودية قد يأتي مع إضافة قنبلة مخفية."

وعلق مسؤول إسرائيلي سياسي كبير على إمكانية التوصل إلى تطبيع مع السعودية وقال: "لقد أدرنا "اتفاقات إبراهيم (التي تم بموجبها تطبيع 4 دول عربية هي: الإمارات، البحرين، المغرب والسودان) لمدة ثلاث سنوات، ولم يكن أحد يعرف ما يجري، 3-4 أشخاص حول رئيس الوزراء (بنيامين نتنياهو) كانوا يعرفون وقد فعلوا ذلك." وأوضح أن هذه المحادثات "لم تتسرب، أما بالنسبة للسعودية فالأمر مختلف، فهو استمرار مباشر للاتفاقيات الإبراهيمية، وهو تغيير مهم." وأوضح أن "هناك جهدا مشتركا من ثلاث دول، ما يمكن قوله بثقة تامة، أنه لن تتم التضحية بأمن إسرائيل"، مؤكدا أن "ما يهم السعودية هو حلف الدفاع مع الولايات المتحدة، وكذلك القضية الفلسطينية التي تثيرها، وحتى في هذه الحالة، لن يتضرر أمن إسرائيل."

ونقلا عن مصادر فلسطينية، فقد ذكرت "كان"، أن مستشار الرئيس الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط، بريت ماكغورك، سيزور السعودية الأسبوع الحالي، و"سيلتقي وفدا من السلطة الفلسطينية للتباحث حول ما قد تحصل عليه السلطة في إطار اتفاق تطبيع علاقات بين إسرائيل والسعودية." ونوهت إلى أن "الإدارة الأمريكية، ترى أنه في حال حقق الجانب الفلسطيني مكسبا من اتفاق تطبيع علاقات سعودي-إسرائيلي، فإن هذا من شأنه أن يسهل حصول الإدارة على دعم أعضاء

من الحزب الديمقراطي في مجلس الشيوخ الأمريكي لأجزاء أخرى في صفقة أمنية-عسكرية بين الولايات المتحدة والسعودية، تشمل حلفا دفاعيا بينهما وبرنامجا نوويا مدنيا في السعودية."

* * *

230 إسرائيليا يوقعون رسالة رفضٍ للتجنيد.. "لا للدكتاتورية وللاحتلال"

كشفت صحيفة عبرية، عن تصاعد حالة رفض التجنيد في جيش الاحتلال الإسرائيلي بين فئة الشباب، احتجاجا على الدكتاتورية الإسرائيلية التي تقودها حكومة اليمين برئاسة بنيامين نتنياهو، ورفضا للاحتلال أيضا. وذكرت صحيفة "معاريف "في تقرير لها، أن 230 شابا إسرائيليا من المقدمين على التجنيد للجيش، وقعوا على رسالة، أكدوا فيها رفضهم أداء الخدمة في الجيش." وجاء في خطابهم لجيش الاحتلال: "نقول لا للدكتاتورية في إسرائيل أو المناطق الفلسطينية المحتلة، ونعلن أننا لن نتجند حتى يتم ضمان الديمقراطية للجميع.. الجيش الذي يحتل شعبا آخر، لن نكون مستعدين للخدمة في صفوفه." وأوضحوا في رسالتهم، أن "الدكتاتورية (الإسرائيلية) التي كانت قائمة منذ عقود في المناطق (الفلسطينية) تصل الآن إلى إسرائيل وتوجه ضدنا." وكتب: "المستوطنون العنيفون يسيطرون الآن على إسرائيل كلها، هذا الاتجاه لم يبدأ الآن، فهو أساسي في نظام الاحتلال والتفوق اليهودي، وكل ما حدث الآن هو أن الأقنعة سقطت، وفي مواجهة هذا الواقع؛ نقول: لا"، مطالبين أقرانهم بـ"التفكير مرة أخرى في الالتحاق بالخدمة في الجيش الإسرائيلي." ونبه هؤلاء الشبان الرافضين للتجنيد في الجيش إلى أنهم "يعتزمون ضم المزيد من الشباب إلى المبادرة."

وعن سبب هذا القرار، قالت إحدى الفتيات، وتدعى صوفيا أور (18عاما): "كنت أخطط لرفض الخدمة منذ أن كان عمري 14 عاما، هناك كثيرون لم يخططوا لرفض الخدمة، إلا بعد الإصلاح، فتحوا عيونهم على خطاب سياسي حول الاحتلال." وأفادت "معاريف"، بأن الشبان الرافضين للخدمة هم من جميع المناطق وخاصة من "تل أبيب" والقدس المحتلة، موضحة أن "مبادرة رفض التجنيد، بدأت تزامنا مع المظاهرات ضد الإصلاح القانوني في "كابلان." وأضافت أور: "اجتمعنا في احتجاجات "كابلان" في "الكتلة ضد الاحتلال"، وأدركنا أنه لا يمكننا الصمت وعدم القيام بأي شيء من جانبنا، ومن رفض جنود الاحتياط أدركنا أن المقدمين على الخدمة العسكرية يجب أن يرفضوا ذلك أيضا." وتابعت حديثها: "نحن نقف وراء مقولة إن الديمقراطية ملك للجميع في إسرائيل وكذلك في فلسطين، لا نرى كيف يمكن فصل الإصلاح عن الاحتلال، أحد أهداف الإصلاح هو تعميق الاحتلال والإضرار بالفلسطينيين، غير ذلك، لا أرى فخرا في الخدمة في جيش احتلال."

ونوهت إلى أن "الجندي الإسرائيلي الذي يقف على الحواجز بالمناطق (الفلسطينية)، ضمن مسألة تتعلق بسياسة الجيش والحكومة التي تقود إلى دائرة الدم التي يموت فيها الجميع، عندما أرفض الخدمة مع أصدقائي، فإنني أقاتل من أجل أمن إسرائيل، وأروج لتغيير في السياسة بحيث لا يضطر الجندي الإسرائيلي لمواجهة مثل هذا الموقف"، مضيفة أن "الفلسطينيين يتعرضون للأذى طوال الوقت، لو لم تكن السياسة هنا عنيفة ولا تقتحم بيوت الفلسطينيين في منتصف الليل أو يعتقلون، بل يعاملون كبشر وعلى قدم المساواة، وتوقف سياسة الاحتلال والديكتاتورية، لكنا قد تقدمنا إلى الأمام. أنا أقف خلف الرسالة، وسأتحمل كل العواقب، إذا حرموني من أي شيء نتيجة لذلك، فسأكون راضية عن نفسي." ونوهت الشابة الإسرائيلية التي سيكون موعد تجنيدها في تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل، إلى أنها تنوي رفض التجنيد مع أصدقائها، وقالت:

"سأحضر إلى قاعدة التجنيد وأعلن رفض الخدمة العسكرية، وإذا لزم الأمر، فسأذهب إلى السجن، هذا قراري، وليس لدي خيار آخر، هذه هي الطريقة لمعارضة "الإصلاح" (خطة الحكومة للتغييرات القضائية) والاحتلال."

* * *

شهادات إسرائيلية جديدة عن حقيقة انهيار موشيه ديان خلال حرب 1973

ترجمة: عدنان أبو عامر . موقع عربي21

نقلت الكاتبة في "القناة 12" العبرية، روثي شيلوني، عددا من الإفادات التي تجد طريقها للنشر لأول مرة عما يعلق في ذاكرة الإسرائيليين عن حرب أكتوبر1973 ، مما وصفتها بـ"المشاعر المتناقضة"، لا سيما "دورون شاني سترينغر، الذي نقل عن ديان عبارة: نحن ذاهبون إلى الهيكل الثالث." وأضافت الكاتبة، في تقريرها بأنه: "شعور لا يزال سائدا حتى اليوم، بدليل أنه في الأيام الأولى من القتال، بدا أن كل شيء قد ضاع، وقد وصف الوضع في ذلك الوقت بأن الحرب بدت صعبة، حرب مثقلة بالآلام والدماء، وصولا للصدمة الشخصية التي تعرض لها موشيه ديان، وجاء للحرب كرجل عسكري، لكنه مثير للجدل أيضاً؛ بسبب علاقاته خارج نطاق الزواج، وإدمانه على سرقات الآثار."

وذكّرت الكاتبة، بأن الإسرائيليين يحيون في هذه الأيام الذكرى الخمسين لحرب أكتوبر 1973، وهي مناسبة لإظهار ما صدر عن شخصية وزير الحرب خلالها موشيه ديان، الذي صاغ مصطلح "خراب الهيكل الثالث"، مما كشف عن مدى انكساره عقلياً؛ مشيرة إلى أن "هذا ما تؤكده مجموعة من الضباط الذين رافقوا ديان، وتزيد أعمارهم عن 70 عامًا، حين تلقوا أمرًا بالذهاب لساحة المعركة، وتكون لديهم الانطباع أنه "إذا لم ننتصر في هذه المعركة، فلن تكون هناك دولة إسرائيل." وأضافت في تقريرها أن "الانتصار الإسرائيلي في حرب 1967، أشعره بالغرور، وبأنه محصّن ضد الأذى، واثق من نفسه، وأصبح شخصية مشهورة في العالم، ورمزاً لإسرائيل المنتصرة، في كل محل تصوير في العالم، يمكنك رؤية صورة ديان ووصول أكياس من الرسائل من نساء حول العالم، ممن عرضن أنفسهن عليه." ونقلت عن المتحدث باسم ديان، البروفيسور ميخائيل بار زوهار، أن "الهجوم المصري والسوري في 1973 فاجأ إسرائيل، وقيل الكثير عن فشل المخابرات، والمؤامرة، وقرار بعدم تعبئة الاحتياط رغم التحذيرات، وليس هناك اليوم أي خلاف حول شيء واحد، وهو أن الضربة الأولى فاجأت الجيش الإسرائيلي." وتابعت: "ورغم ذلك، بدا ديان، ربما بسبب الغطرسة، في ذلك المساء، كما لو كان اليوم السابع من حرب 67، وافترضنا أنه سيكون اليوم الأول للمعركة، وستنتهي بانتصارنا خلال الأيام القليلة المقبلة، زاعما أن خطأ ديان ظنّه أن القوة النظامية في قناة السويس قادرة على إيقاف الجيش المصري."

"الوقت الحقيقي"

وفي السياق نفسه، قال مؤلف كتاب "حرب يوم الغفران: الوقت الحقيقي"، رونين بيرغمان إن "500 جندي متواجدين على ضفاف القناة من الكتيبة 78، ماذا سيفعلون ضد عشرات الآلاف من الجنود المصريين، وكميات مجنونة من الدبابات والمدفعية والطائرات، ولذلك دخل ديان في حالة نفسية صعبة، مع مرارة سوداء، مما ترك أثره على الجيش وصناع القرار وصولا لحفرة القيادة العليا بمن فيهم وزير الحرب الذي عانى من اليأس، حتى غولدا مائير رئيسة الحكومة منعته من الظهور في المؤتمرات الصحفية."

ومن جهته، أكد المعلق السياسي، أمنون أبراموفيتش، أنه "من الصعب إخفاء شعور الإحباط الذي ساد بين وزراء الحكومة وجنرالات هيئة الأركان العامة، وليس فقط عن الإسرائيليين في الجبهة الداخلية، كما أن انخفاض معنويات ديان وصلت للجنود الذين قاتلوا بضراوة على الجبهة، حتى أن إيتامار تشيزيك، ضابط المخابرات في سلاح المدرعات، لم يتوقع أن يسمع من ديان الكلمات التي كانت تهمس في الغرف فقط، بقوله إن الوضع خطير للغاية لدرجة خراب الهيكل الثالث، وكان سماع هذا القول فظيعًا، صادمًا، ومخيفًا، كانت واحدة من أفظع اللحظات في الحرب." وأضاف أن "مستوى إحباط ديان وصل إلى حدّ بحثه إدراج الخيار النووي في المعادلة، وقدم الاقتراح في ختام اجتماع لمجلس الوزراء، لأنه اعتقد أن الوضع سيء للغاية، مما يتطلب إعداد خيار نووي، لكن غولدا مائير قاومته، رغم أنه بحسب الأدلة، فإن معظم المؤرخين يقدرون أن ذلك كان تمرينًا للضغط على الأمريكيين."

وأوضح أنها "رسالة لواشنطن مفادها أنهم إذا لم يرسلوا مساعدات عسكرية، فإن الحرب قد تخرج عن نطاق السيطرة، حتى وصل قطار جوي محمّل بالذخيرة من الولايات المتحدة إلى إسرائيل، وحين حدث ذلك، فقد بدا ديان مقتنعا بأن مصر في طريقها إلى وسط دولة الاحتلال."

إلى ذلك يزعم بيرغمان، في تقريره أن "المصريين لم ينووا التقدم على الإطلاق، لكن القيادة الإسرائيلية لم تفهم ما أراده السادات، لأنه بعد عدة أيام من القتال، عندما توقفت القوات السورية في الساحة الشمالية، وبدأت الهجمات المضادة في ساحة سيناء، أدرك ديان بالفعل أن الأمر ربما لم يعد يتعلق بخراب الهيكل الثالث بسبب أعداد القتلى والجرحى التي لا يمكن تصورها، لأنه في 24 أكتوبر، وبعد 18 يوماً من بدء الحرب، دخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، وكان عدد سكان الدولة قرابة ثلاثة ملايين وربع مليون نسمة، فيما قتلاها 2670، وأكثر من 7 آلاف جريح، وهي نتيجة كارثية."

وبحسب المصدر نفسه، يعتقد أبراموفيتش أنه "تم توجيه إصبع الاتهام إلى ديان بهذه الكارثة المتحققة من الحرب، وظهرت حالة من العداء غير العادي تجاهه، وتحول من بطل إلى مأساة، ومن المسلم به أن لجنة أغرانت التي حققت في إخفاقات الحرب لم تضع المسؤولية على المستوى السياسي، لكن الجمهور لم ينس ولم يغفر، وبعد بضعة أشهر، وضغوط شعبية."

وتابع بأن "ديان مع غولدا، استقال وهو لم يرد أن ينهي مسيرته السياسية مثل بن غوريون، بل يضيف فصلا لحياته، وشكل اتفاق السلام في النصف الثاني من السبعينيات مع مصر تصحيحا له، عندما كان وزيرا للخارجية في حكومة مناحيم بيغن، حيث شارك بشكل فعال في اتفاقية السلام مع مصر." ويضيف أن "ذلك لم ينظف صورة الجنرال الحربي منه، ولم يزِل وصمة العار، واليوم، بعد مرور خمسين عاما، ما زال جيل يوم الغفران لديه عداء دموي مع غولدا وديان، ومن خلال المقارنة مع اليوم فإن ما يهدد استمرار وجود دولة إسرائيل هي عوامل داخلية بناء على اعتبارات شخصية."

* * *

صحيفة عبرية تزعم مساعدة محام إسرائيلي مسؤولين ليبيين بقضايا حساسة

زعمت صحيفة" يديعوت أحرونوت "أن المحامي مردخاي تسيفين التقى سرا مع مسؤولين كبار في ليبيا في السنوات الأخيرة، زاعما أنه "خلافا للرأي العام، فإن إسرائيل هي البلد المفضل لهم للمساعدة في مختلف المجالات، بزعم أنهم يفتقدون اليهود الليبيين."

إيتمار آيخنر المراسل السياسي للصحيفة زعم أن "تسيفين الذي يتعامل مع المسائل القانونية الدولية، ويمثل أيضًا فلسطينيي48 في الدول المعادية، التقى في السنوات الأخيرة بمسؤولين ليبيين كبار، بمن فيهم نائب رئيس الوزراء الليبي، ونجل الجنرال خليفة حفتر حاكم بنغازي، الذي التقى به في الأردن، كما عقدت الاجتماعات في عدة دول عربية تحت غطاء من السرية، من بينها مصر والإمارات، بعلم مسؤولين إسرائيليين كبار، لكنها ظلت سرية." وأضاف في تقريره أن "المسؤولين الليبيين أوضحوا للمحامي تسيفين أنهم يفضلون، لأسباب عملية وغيرها، الاتصال بمحام يهودي إسرائيلي، وطلبوا منه التدخل في مسألة دولية حساسة يمكن أن تضر بمكانة الليبيين في العالم، وكذلك بصفته جهة اتصال للاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا، وزعم أنه في المحادثات العديدة التي أجراها مع ليبيين رفيعي المستوى، فقد عرف أنهم يحبون إسرائيل بالفعل، ويكرهون الإسلاميين المتطرفين، بل ويتذكرون و"يفتقدون" جيرانهم من الطائفة اليهودية، الذين تربطهم بهم علاقات جيدة." ونقل عن المسؤولين الليبيين قولهم إن "الإسرائيليين من العالم الكبير، وليسوا متطرفين دينيين، وعلى العكس من ذلك، بحسب الرأي السائد، فإن إسرائيل هي الدولة المفضلة لديهم لتلقي المساعدة في مختلف المجالات، بزعم أنهم يؤمنون بـ"العقل اليهودي" الأسطوري، ويتذكرون بحنين أن اليهود الليبيين طوروا التجارة في بلادهم."

وختمت الصحيفة تقريرها بالقول إن "الكشف عن زيارات تسيفين يأتي بعد ردود الفعل القاسية في ليبيا على لقاء المنقوش مع كوهين، وإقالتها من منصبها بعد الكشف عن اللقاء، واضطرت للفرار إلى تركيا، وفي الوقت نفسه اندلعت مظاهرات عفوية في ليبيا تم فيها حرق الأعلام الإسرائيلية، وعلى شبكات التواصل الاجتماعي ظهرت انتقادات شديدة التحريض ضد المنقوش، التي وُصفت بـ الخائنة والمجرمة."

وتكشف التقارير الإسرائيلية تطلّعاً لإيجاد حكومة صديقة في ليبيا تسعى للانضمام لدائرة اتفاقيات التطبيع، وترسيخها في المنطقة العربية وشمال أفريقيا، لكن في هذه المرحلة قد تصطدم بكثير من العقبات، ما يستدعي أن تكون تحركات الاحتلال حذرة وسرية، لأن هناك قوى ليبية ترفض علاقات دبلوماسية رسمية مع الاحتلال، وتعارض بشدة التطبيع، وهو ما تجلّى في المظاهرات التي شهدتها المدن الليبية، ما اضطر رئيس الحكومة لإقالة وزيرة الخارجية، ومغادرتها للبلاد. وقد شارك المحامي تسيفين، المعروف بعلاقاته الدولية الغامضة وغير العادية، بمنع تسليم رجل الأعمال المصري حسين سالم إلى مصر، لأن لديه مصالح مع تل أبيب، وقام بتسهيل تزويد الاحتلال بالغاز الطبيعي، كما أنه استعان به رفعت الأسد، شقيق الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد، خلال محاكمته في فرنسا، بجانب عدد من المستشارين الإسرائيليين، بينهم عضو كنيست سابق في الليكود، وأحد رؤساء الموساد السابقين.

* * *

معاريف: وهم أوسلو يُخلي مكانه لو اقع اتفاقيات إبراهيم

بقلم زلمان شوفال

ترجمة: عبد الكريم أبو ربيع .مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

في الأسبوع الماضي، انقضت 30 سنة منذ اتفاقية أوسلو. ليس يوم ميلاد سعيد، لكنه أيضًا ليس يوم جريمة وطنية كما يزعم البعض، غير أنه في الأساس سلسلة من الأخطاء والافتراضات الخاطئة، التي لو كانت المؤرخة باربرا توكمان بين الأحياء في ذلك الوقت لأدرجتها بكل تأكيد كفصل في كتابها المشهور "مسيرة الحماقة". الثنائي الأكاديمي غير المؤهل، وزارة الخارجية والمحامي الوحيد الذي عمل في أغسطس 1993 في العاصمة النرويجية في المفاوضات بهدف إنهاء الصراع مع الفلسطينيين، كانوا بالفعل ذووا نوايا طيبة، لكنهم غير مؤهلين، وليست لهم صلاحيات سياسية مناسبة ولا أيّ خلفية أمنية. ومع ذلك، فضرر أوسلو الخطير ليس فقط في قصر النظر السياسي والأمني، ولا حتى في التنازلات والحلول التي قامت بها إسرائيل وتعهدت للقيام بها فيما بعد، إذ أنه بالفعل لا مفاوضات دون حلول وتنازلات؛ وإنما في التغيير الفاحش الذي طرأ على المبادئ والمواقف الإسرائيلية الأساسية في الصراع مع الفلسطينيين. الحماقة الأولى كانت إدخال قيادة منظمة التحرير برئاسة عرفات من منفاها في تونس، والتي أبعدت إليها في أعقاب حرب لبنان، إلى مناطق الضفة الغربية وغزة، فقد أعطت إسرائيل بذلك اعترافًا وضمانًا رسميًا ونهائيًا لزعم عرفات في تمثيله لكل "الشعب الفلسطيني"، بما في ذلك مئات آلاف الفلسطينيين اللاجئين وأحفادهم، التعريف الذي أدخِل أيضًا إلى الاتفاق ذاته.

التنازل الإسرائيلي بهذا الشأن جاء في أثره بالاعتراف الدولي الجزئي بـ"دولة فلسطين"، ورفع مقام السلطة الفلسطينية في الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى، بما في ذلك المحكمة الدولية في لاهاي. اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير بأنها قائدة الشعب الفلسطيني كله خربت أيضًا معارضتها المبدئية والعملية لـ"حق العودة" للاجئين. عدم مسؤولية المفاوضين في أوسلو، والحكومة من ورائهم التي لم تشترط الاتفاق بإلغاء "حق العودة" بلغ عنان السماء صراخًا، وفرض سوابق سلبية بشأن "خطة السلام العربية" والأنماط الدولية الأخرى.

رغم أن حكومة رابين وصفت الاتفاق مع الفلسطينيين بأنه "حكم ذاتي"، ربما في إشارة إلى استمرارية اتفاقيات أوسلو - إن صح التعبير - لكن عمليًا فمفهوم اتفاقية أوسلو يتعارض مع سياسة إسرائيل، سواء في ظل حكم المعراخ (حزب "العمل") أو في حقبة "الليكود"، حتى وإن لم يُقل ذلك بوضوح، معنى اتفاقية أوسلو الواضح كان هو أن الوضع المؤقت للضفة الغربية وغزة كان مرحلة انتقالية لتحويلهما إلى دولة فلسطينية مستقلة؛ دون التطرق ليس فقط إلى حقوق المستوطنين اليهود في مناطق الضفة الغربية ولا حقوق الشعب اليهودي فيهما، بل حتى دون ذكر القضايا الأمنية المرتبطة بذلك.

حكومة رابين استمرت في تمسكها بـ"أوسلو"، حتى عندما كانت الحافلات تتفجر في قلب تل أبيب والأماكن الأخرى. رابين نفسه، ورغم أنه نبه إلى أنه متأكد من أن "الفلسطينيين نفضوا أيديهم من الإرهاب"، لكن شمعون بيريس هدأه بالقول إن هناك "تعهد واضح من قِبل عرفات بوقفه." لكن الخلل الأساسي الأكبر في اتفاقية أوسلو كان أنها كانت قائمة على أساس كاذب لم تفهمه إسرائيل، أو لم ترد أن تفهمه، وهو أن الفلسطينيين لم يكونوا مستعدين (مثل كونهم غير مستعدين الآن) للاعتراف بحق الشعب اليهودي بدولته الخاصة، بل بحقيقة وجود شعب يهودي. من هنا، فإن أيّ تعهد من جانبهم تجاه إسرائيل يُعتبر من منظورهم غير صالح. اشبين (راعي) المحادثات النرويجي تيري لارسن قال لي بعد بضع سنوات، في محادثة عفوية، أنه توصل إلى الاستنتاج بأن عرفات لم ينوِ على الإطلاق التوصل لاتفاق حقيقي، وأن رابين على ما يبدو بدأ يفهم ذلك، لكن الوقت الآن متأخر للغاية.

هذا كله لم يزعج الجهات السياسية المختلفة في استمرارها لبث أكذوبة أن مقتل رابين وفوز نتنياهو في الانتخابات وضع حدًا لـ "فرص السلام". مقتل رابين كان بالفعل جريمة بائسة لا تغتفر، لكن وعلى النقيض من المزاعم أعلاه، ووفق كل استطلاعات الرأي، أوشك أن يخسر أمام نتنياهو بقدر لا يختلف كثيرًا من خسارة نتنياهو أمام بيريس. بل العكس صحيح، جريمة ايغال عمير كان من شأنها أن تحبط فوز "الليكود"، لكن وكعادة من يبثون الـ "فيك نيوز"، والتحريض ضد نتنياهو الذي شرع بهِ في ذلك الحين، مستمر الآن أيضًا، بل وبشكل أكبر.

عندما أصبح نتنياهو رئيسًا للحكومة أول مرة، لم يُلغِ اتفاقية أوسلو - رغم أنه كان يستطيع فعل ذلك وفق القانون الدولي - بسبب رد الفعل الدولي السلبي المُتوقع، ولأن الاتفاق استند أيضًا على قرار مجلس الأمن 242، والذي يربط انسحاب إسرائيل بترسيم الحدود الأمنية؛ لكنه فهم أن الطريقة الأفضل لإيجاد اتفاق من أيّ نوع في الموضوع الفلسطيني، مع تدشين جبهة موحدة ضد التهديد الإيراني، هي في إقامة منظومة علاقات سياسية، اقتصادية، وأمنية في بعضها مع العالم العربي، تقود إلى حلول براغماتية حتى للصراع مع الفلسطينيين، وهم أوسلو أخلى مكانه لواقع اتفاقيات إبراهيم، والبقية تأتي، في حال لم تخربها الأحداث الداخلية السياسية في إسرائيل.

* * *